الابْتِـــداء

١١٣ ـ مُـبْـتَـدَأٌ زَيْـدٌ وَعـاذِرٌ خَـبَـرْ ... إنْ قُـلْـتَ زَيْـدٌ عـاذِرٌ مَـنِ اعْـتَـذَرْ[١]

١١٤ ـ وَأوّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ والـثَّـانـي ... فـاعِـلٌ اغْـنَـى فـي «أَسـارٍ ذانِ»[٢]

١١٥ ـ وَقِسْ وَكاسْتِفْهامٍ النَّفيُ وَقَدْ ... يَـجـوزُ نَـحْـوُ «فـائِـزٌ أُولـو الـرَّشَـدْ»[٣]

ذكر المصنف أن المبتدأ[4] على قسمين:

مبتدأ له خَبَر، ومبتدأ له فاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، فمثالُ الأوَّلِ: «زَيْدٌ عاذِرٌ منِ اعْتَذَرْ»

---

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره، وفاعله ـ من جهة كونه اسم فاعل ـ ضمير مستتر فيه، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن قلت: «زيد عاذر من اعتذر» فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل، والجملة في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، و«ذان» فاعل سدَّ مسد الخبر، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك: أسار ذان.

(٣) «وقس» الواو عاطفة، قس: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله ومتعلقه محذوفان، والتقدير: وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف، والكاف حرف جر، واستفهام: مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «وقد» الواو حرف عطف، قد: حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسدَّ الخبر، وأولو مضاف، و«الرشد» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وفاعله المغني عن الخبر مقول قول محذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك: فائز أولو الرشد، والمراد بنحو هذا المثال: كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي.

(4) المبتدأ: هو الاسم الصريحُ أو المؤوَّل المجرَّد من العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخبَرًا عنه، أو وصفاً رافعاً لما يُستغنى به عن الخبر. يُنظر: «توضيح المقاصد» ١/ ٤٧٠، و«شرح الأشموني» ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١.
والمراد بالمجرَّد عن العوامل اللفظية: المتلفَّظ بها كاسم «كان»، والفاعل.
وغير الزائدة: «أي»، وشبهُها كـ«ربّ» و«لعلّ» الجارة.

والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذْكَر في القسم الثاني، فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبرُه، ومن اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني: «أَسارٍ ذانِ؟» فالهمزة للاستفهام، وسارٍ: مبتدأ، وذان: فاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

ويُقاس على هذا ما كان مثلَهُ، وهو: كلُّ وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام أو نفي - نحو: «أقائِمٌ الزَّيْدانِ» و«ما قائِمٌ الزَّيْدانِ» فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ، وهذا **مذهب البصريين إلَّا الأخفش**[1] - ورَفَعَ[2] فاعلاً ظاهراً كما مُثِّل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أقائِمٌ أَنتما» وتمَّ الكلام به، فإنْ لم يتمَّ به [الكلام] لم يكن مبتدأ، نحو: «أقائِمٌ أَبَواهُ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ مؤخَّر، وقائِم: خبر مقدَّم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ، إذ لا يقال: «أقائِمٌ أَبَواهُ» فيتمَّ الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ، إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في «ما زَيْدٌ قائِمٌ وَلَا قاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً[3].

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مُثِّل، أو بالاسم كقولك: «كَيْفَ جالِسٌ العُمَرانِ؟»[4] وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مُثِّل، أو بالفعل كقولك: «لَيْسَ قائِمٌ الزَّيْدانِ» فليس: فعل ماضٍ [ناقص]، وقائم: اسمه، والزيدان: فاعِل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس، وتقول: «غَيْرُ قائِمِ الزَّيْدانِ» فغيرُ: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير؛ لأن المعنى: ما قائِمٌ الزَّيْدان، فعومل «غَيْرُ قائِمٍ» مُعامَلَةَ «ما قائِمٌ». ومنه قولُه: [الخفيف]

---

(1) ومذهب الكوفيين كمذهب الأخفش، والردُّ عليهم: أنه يجوز أن يكون هذا الوصفُ خبراً مقدّماً، كما سيأتي.

(2) «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» في قوله: «وهو كلُّ وصف اعتمدَ على استفهام أو نفي»، وكذلك قوله: «وتم الكلام به»، ويتحصل من ذلك أنه قد **اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر ثلاثة شروط**: **أولها**: أن يكون معتمدًا على استفهام أو نفي عند البصريين. **والثاني**: أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره. **والثالث**: أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

(3) سنبسط القول في هذه المسألة قريبًا (انظر ص١٨٧ - ١٨٨ من هذا الجزء).

(4) «كيف» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من «العمران» الآتي، و«جالس» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، و«العمران» فاعل بجالس أغنى عن الخبر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى.

ش٣٨ - غَيْرُ لَاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللَّهْـ ... ـوَ وَلَا تَـغْـتَـرِرْ بِـعَـارِضِ سِـلْـمِ[1]

فغيرُ: مبتدأ، ولاهٍ: مخفوضٌ بالإضافة، وعِداكَ: فاعل بِلَاهٍ سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ غير، ومثلُه قولُه: [المديد]

ش٣٩ - غَـيْـرُ مَـأْسُوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ ... يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ والْـحَـزَنِ[2]

---

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسَلَا وروَّح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة «اطَّرح» بتشديد الطاء: أي اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها: أي صلح وموادعة. وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن أعداءك ليسوا غافلين عنك، بل يتربصون بك الدوائر؛ فلا تركن إلى الغفلة، ولا تغترَّ بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: «**غير**» مبتدأ، وغير مضاف، و«**لاه**» مضاف إليه «**عداك**» «عِدا»: فاعل لاه سد مسد خبر غير؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، و«عدا» مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**فاطرح**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**اللَّهو**» مفعول به لاطرح «**ولا**» الواو عاطفة، لا: ناهية، «**تغترر**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**بعارض**» جار ومجرور متعلِّق بـ«**تغترر**» وعارض مضاف، و«**سلم**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «غير لاهٍ عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي؛ فكأنه «ما» في قولك: «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظًا بإضافة المبتدأ إليه، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، وللكلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد.

(٢) البيت لأبي نُوَاس الحسن بن هانئ بن عبد الأول الحَكَمي، وهو ليس ممن يُستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة؛ ولهذا قال: «ومثله قوله»، وبعد هذا البيت الممثَّل به بيت آخر، وهو:

إنَّـمـا يَـرجُـو الـحَـيَـاةَ فَـتًـى ... عَـاشَ فِـي أمنٍ مِـنَ الـمِـحَـنِ

اللغة: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشَّاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول، مثل: الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف، ووجهَ الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: «**غير**» مبتدأ، وغير مضاف، و«**مأسوف**» مضاف إليه «**على زمن**» جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «**ينقضي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو =

فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جارٌّ ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنابَ الفاعلِ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر «غير».

وقد سألَ أبو الفتحِ بنُ جِنِّي وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت، فارتَبَكَ في إعرابه.

ومَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخفشَ ـ أنَّ هذا الوصف لا يكونُ مبتدأً إلا إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام(١)، وذهب الأخفش والكوفيُّون إلى عدم اشتراطِ ذلك، فأجازوا «قائِمٌ الزَّيْدانِ» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

= يعود على «زمن» والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن «**بالهمِّ**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي «**والحزن**» الواو حرف عطف، والحزن: معطوف على الهمِّ.

التمثيل به: في قوله: «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله: «على زمن» النائب عن الفاعل مُجرى الزيدين في قولك: «ما مضروب الزيدان» في أن كلَّ واحد منهما سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأن المتضايفَين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسدُّ مع أحدهما مسدَّ الخبر، فإنه يسدُّ مع الآخر أيضًا، وكأنه قال: «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه في الشاهد السابق.

هذا أحد توجيهاتٍ ثلاثةٍ في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشَّجَري في «أماليه».

والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب، وحاصله أن قوله: «غير» خبر مقدم، وأصل الكلام: «زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء؛ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلُّف كثير.

والتوجيه الثالث لابن الخشاب، وحاصله أن قوله: «غير» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «أنا غير . . . إلخ» وقوله: «مأسوف» ليس اسم مفعول، بل هو مصدر، مثل: «الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل، فكأنه قال: «أنا غير آسف. . . إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد.

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قولُ المتنبي يمدح بدر بن عمار:

لَيسَ بِالمنكَرِ أن بَرَزْتَ سَبْقاً ... غَيرُ مَدفُوعٍ عَنِ السَّبقِ العِرَابُ

فغير: مبتدأ، وهو مضاف إلى مدفوع، والعراب: نائب فاعل لمدفوع سد مسدَّ خبر غير.

(١) مذهب جماعة من النُّحاة أنه يجب أن يكونَ الفاعل الذي يرفعه الوصفُ المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً، فإن سُمع ما ظاهره ذلك، فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، وعند هؤلاء أنك إذا قلت: «أمسافر أنت؟» صحَّ هذا الكلام عربيةً، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبرًا مقدَّمًا، و«أنت» مبتدأ مؤخرًا. والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميرًا بارزًا كما يكون اسمًا ظاهرًا، ولا محلَّ لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح، وفي القرآن الكريم عباراتٌ لا يجوز فيها عربيةً أن تُحمَلَ على ما ذكروا من التقديم والتأخير؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] إذ لو جعلت «راغب» خبرًا مقدمًا و«أنت» مبتدأ مؤخرًا، لَلَزم =

وإلى هذا أشار المصنِّف بقوله: «**وقد يجوز نحو: فائزٌ أولو الرَّشَد**»

أي: وقد يجوزُ استعمالُ هذا الوصف مبتدأً من غير أن يَسْبِقَه نَفْيٌ أو استفهامٌ.

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قولُه: [الوافر]

ش٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الـدَّاعـي الـمُـثَـوِّبُ قـالَ: يـا لا[1]

= عليه الفصل بين «راغب» وما يتعلق به وهو قوله: «عن آلهتي» بأجنبي، وهو «أنت»؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلاً؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيًّا منه، ونظير الآية الكريمة في هذا وفي عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قولُ الشاعر: «فخير نحن» في الشاهد رقم: ٤٠ الآتي. ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

أمُـنْـجِـزٌ أنـتُـمْ وَعْـدًا وَثِـقْـتُ بِـهِ أمِ اقْـتَـفَـيْـتُـمْ جَـمِـيـعًـا نَـهْـجَ عُـرْقُـوبِ

ومثله قول الآخر:

خَـلِـيـلَـيَّ مَـا وَافٍ بِـعَـهْـدِيَ أنـتـمـا إذا لـم تَـكـونَـا لِـي عَـلَـى مَـن أقَـاطِـعُ

وقول الآخر:

فـمَـا بَـاسِـطٌ خَـيـرًا ولَا دَافـعٌ أذًى عَـنِ الـنَّـاسِ إلَّا أنـتُـمُ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرًا مقدَّمًا والمرفوعَ بعده مبتدأ مؤخَّرًا، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه؛ لأنه يلزم على ذلك أنْ يفوتَ التطابقُ بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لابدَّ منه، فإن الوصف مفرد، والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلاً، فلا محظور فيه؛ لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

(١) هذا البيت لزهير بن مسعود الضَّبِّي.

اللغة: «الناس» هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويُروى: «البأس» بالباء والهمزة، وهو أنسب بعَجُز البيت «المثوب» من التثويب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخًا فيلوِّح بثوبه ليُرى ويشتهر، ثم سُمِّي الدعاء تثويبًا لذلك «قال يا لا» أي: قال: يا لفلان، فحذف فلانًا وأبقى اللام، وانظر ص١٦٠ السابقة.

الإعراب: «**فخير**» مبتدأ «**نحن**» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر «**عند**» ظرف متعلق بخير، وعند مضاف، و«**الناس**» أو «**البأس**» مضاف إليه «**منكم**» جار ومجرور متعلق بخير أيضًا «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان «**الداعي**» فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جرٍّ بإضافة إذا إليها «**المثوب**» نعت للداعي «**قال**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «**يا لا**» مقول القول، وهو على ما عرفت من أن أصله: يا لفلان.

الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله: «فخير نحن».

أما الأول: فإن «نحن» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ولم يتقدم على الوصف ـ وهو «خير» ـ نفي ولا استفهام، =

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، ولم يَسبِقْ «خير» نفيٌ و لا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قولُه: [الطويل]

ش٤١ ـ خَبيرٌ بَنو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغياً مَـقـالَـةَ لِـهْـبِـيٍّ إذا الـطَّـيْـرُ مَـرَّتِ[1]

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

= وزعم جماعة من النحاة ـ منهم أبو علي وابن خروف ـ أنه لا شاهد في هذا البيت، لأن قوله: «خير» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «نحن خير . . . إلخ» وقوله: «نحن» المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه!

وأما الشاهد الثاني: فإن «نحن» الذي وقع فاعلاً أغنَى عن الخبر هو ضمير منفصل، فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله: «نحن» مبتدأ مؤخرًا ويكون «خير» خبرًا مقدمًا؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به ـ وهو قوله: «عند الناس» وقوله: «منكم» ـ بأجنبي، على نحو ما قررناه في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مريم: ٤٦] (في ص١٨٧ ـ ١٨٨).

فهذا يتمُّ به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، ويتمُّ به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغني عن خبره ضميرًا بارزًا.

(١) هذا البيت يُنسب إلى رجل طائي، ولم يعيِّنه أحدٌ فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «خبير» من الخِبرة، وهي العلم بالشيء، «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأَزْد، يقال: إنهم أزجَرُ قوم، وفيهم يقول كثيِّر بن عبد الرحمن المعروف بكثيِّر عزَّة:

تَيَمَّمْتُ لِهبًا أبتَغِي العِلْمَ عِندَهُمْ وقَد صَارَ عِلمُ العَائِفينَ إلَى لِهْبِ

المعنى: إنَّ بني لهب عالمون بالزجر والعِيافة؛ فإذا قال أحدهم كلامًا فاستمع إليه، ولا تُلغِ ما يذكره لك إذا زَجَرَ أو عاف حين تمر الطير عليه.

الإعراب: «**خبير**» مبتدأ، والذي سوَّغ الابتداء به ـ مع كونه نكرة ـ أنه عامل فيما بعده «**بنو**» فاعل بخبير سدَّ مسدَّ الخبر، وبنو مضاف، و«**لهب**» مضاف إليه «**فلا**» الفاء عاطفة، لا: ناهية «**تك**» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**ملغيًا**» خبر تك، وهو اسم فاعل، فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «**مقالة**» مفعول به لملغ، ومقالة مضاف، و«**لهبي**» مضاف إليه «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان، ويجوز أن يكون مضمنًا معنى الشرط «**الطير**» فاعل بفعل محذوف يفسِّره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرَّت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة «**إذا**» إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه الكلامُ، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغيًا . . . إلخ «**مرَّت**» مرَّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرَّت المذكور وفاعله لا محلَّ لها من الإعراب مفسِّرة. =

١١٦ ـ والثَّانِ مُبْتَداً وَذا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ في سِوَى الإفرادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ(١)

الوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفراداً ـ نحو: «أقائم زيد» ـ جاز فيه وجهان(٢)، أحدهما: أنْ يكونَ الوصفُ

= **الشاهد فيه**: قوله: «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدَّم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثَمَّ لم يشترطوا تقدُّمَ النفي أو نحوِه على الوصف، استنادًا إلى هذا البيت ونحوه.

ويرى البصريون ـ ما عدا الأخفش ـ أن قوله: «خبير» خبر مقدم، وقوله: «بنو» مبتدأ مؤخر، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نَصَرَه العلماء كافة.

فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور ـ وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: إفرادًا وتثنية وجمعًا، وهنا لا تطابق بينهما؛ لأن «خبير» مفرد، و«بنو لهب» جمع؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ـ فالجواب على هذا أيسر مما تظن؛ فإن «خبير» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذَّميل والصَّهيل، والمصدر يُخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيءَ الذي يشبه شيئًا بعضَ أحكام ذلك الشيء تحقيقًا لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة فعيل مخبرًا بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرًا ظاهرًا عن الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] وقول الشاعر:

هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ

(١) «**والثان**» مبتدأ «**مبتدأ**» خبر «**وذا**» الواو عاطفة، ذا: اسم إشارة مبتدأ «**الوصف**» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «**خبر**» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «**إن**» شرطية «**في سوى**» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، وسوى مضاف، و«**الإفراد**» مضاف إليه «**طبقاً**» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي، وقيل: هو تمييز محول عن الفاعل «**استقر**» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: «إن في سوى الإفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ . . . إلخ».

(٢) **ها هنا ثلاثة أمور نحبُّ أن ننبِّهَك إليها**:

الأول: أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادًا، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدًا منها، نحو: أقتيل زيد؟ ونحو: أجريح الزيدان؟ ونحو: أصديق المحمدون؟

وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنًّى أو مجموعًا؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً، وذلك نحو: أقيام أخواك؟ ونحو: أقيام إخوتك؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور: أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادًا، وأن يكون الوصف مما يستوي فيه =

مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ. والثاني: أنْ يكونَ ما بعدَه مبتدأ مؤخَّراً، ويكون الوصفُ خبراً مقدَّماً، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فيجوز أن يكون «أراغبٌ» مبتدأ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً، و«أراغب» خبراً مقدماً.

والأوَّل ـ في هذه الآية ـ أَوْلى؛ لأن قوله: «عن آلهتي» معمولٌ لـ«راغب»، فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمولِ بأجنبي؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ«راغِبٌ»، فليس بأجنبيٍّ منه، وأما على الوجه الثاني، فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبيّ؛ لأن «أنت» أجنبيٌّ من «راغب» على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ، فليس لـ«راغب» عَمَلٌ فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعملُ في المبتدأ على الصحيح.

= المفرد وغيره والمرفوع مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى أو جمعًا، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبرًا مقدمًا، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين.

والأمر الثاني: أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور، فإنَّ جَعْلَ الوصف مبتدأ والمرفوعِ بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجحُ من جَعْل الوصف خبرًا مقدمًا، وذلك لأن جعله خبرًا مقدمًا فيه الحمل على شيء مختلَف فيه؛ إذ الكوفيون لا يجوِّزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين.

والأمر الثالث: أن محلَّ جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع، فإذا منع من أحدهما مانع تعيَّن الآخر؛ ففي قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [مريم: ٤٦] وفي قولك: «أحاضر اليوم أختك» يمتنع جعل الوصف خبرًا مقدمًا، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها، وقد بيناه فيما مضى، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب. وأما المثال؛ فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرًا مقدمًا الإخبارُ بالمذكر عن المؤنث، وهو لا يجوز أصلاً، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوِّز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثًا، وفي قولك: «أفي داره أبوك» يمتنع جعل «أبوك» فاعلاً؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على المتأخر لفظًا ورتبة، وهو ممتنع.

(١) قد عرفت (ص١٨٧ ـ ١٨٨) أنَّ هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حدِّ ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد: «والأوَّل في هذه الآية أولى» ليس دقيقًا، والصواب أن يقول: «والأوَّل في هذه الآية واجب لا يجوز غيره».

وإنْ تَطابَقا تثنيةً، نحو: «أقائمان الزيدان؟» **أو جمعاً**، نحو: «أقائمون الزيدون؟» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ، والوصفُ خبر مقدَّم، وهذا معنى قولِ المصنف: «والثَّانِ مُبْتَداً وَذا الوَصْفُ خَبَرْ . . . إلى آخر البيت» أي: والثاني ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبرٌ عنه مُقَدَّمٌ عليه إن تَطابَقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أَكَلوني البَراغيثُ»(1) أن يكون الوصفُ مبتدأ، وما بعده فاعلٌ أَغنَى عن الخبر.

وإنْ لم يتطابَقا ـ وهو قسمان: ممتنع وجائز، كما تقدَّم ـ فمثال الممتنع: «أقائمانِ زَيْدٌ؟» و«أقائمون زيد؟» فهذا التركيبُ غيرُ صحيح، ومثال الجائز: «أقائمٌ الزيدان؟» و«أقائم الزيدون؟» وحينئذٍ يتعيَّن أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعدَه فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر(٢).

---

(1) هي لغة طيئ أو أزد شنوءة، وفي إعرابها مذاهبُ:

الأول: البراغيث: فاعلُ «أكل»، والواو: حرف يدلّ على الجماعة.

الثاني: الواو: فاعل «أكل»، والبراغيث: بدلٌ من الواو.

الثالث: الواو: فاعل «أكل»، والبراغيث: مبتدأ مؤخّر، والخبرُ مقدَّمٌ وهو جملة «أكلوني».

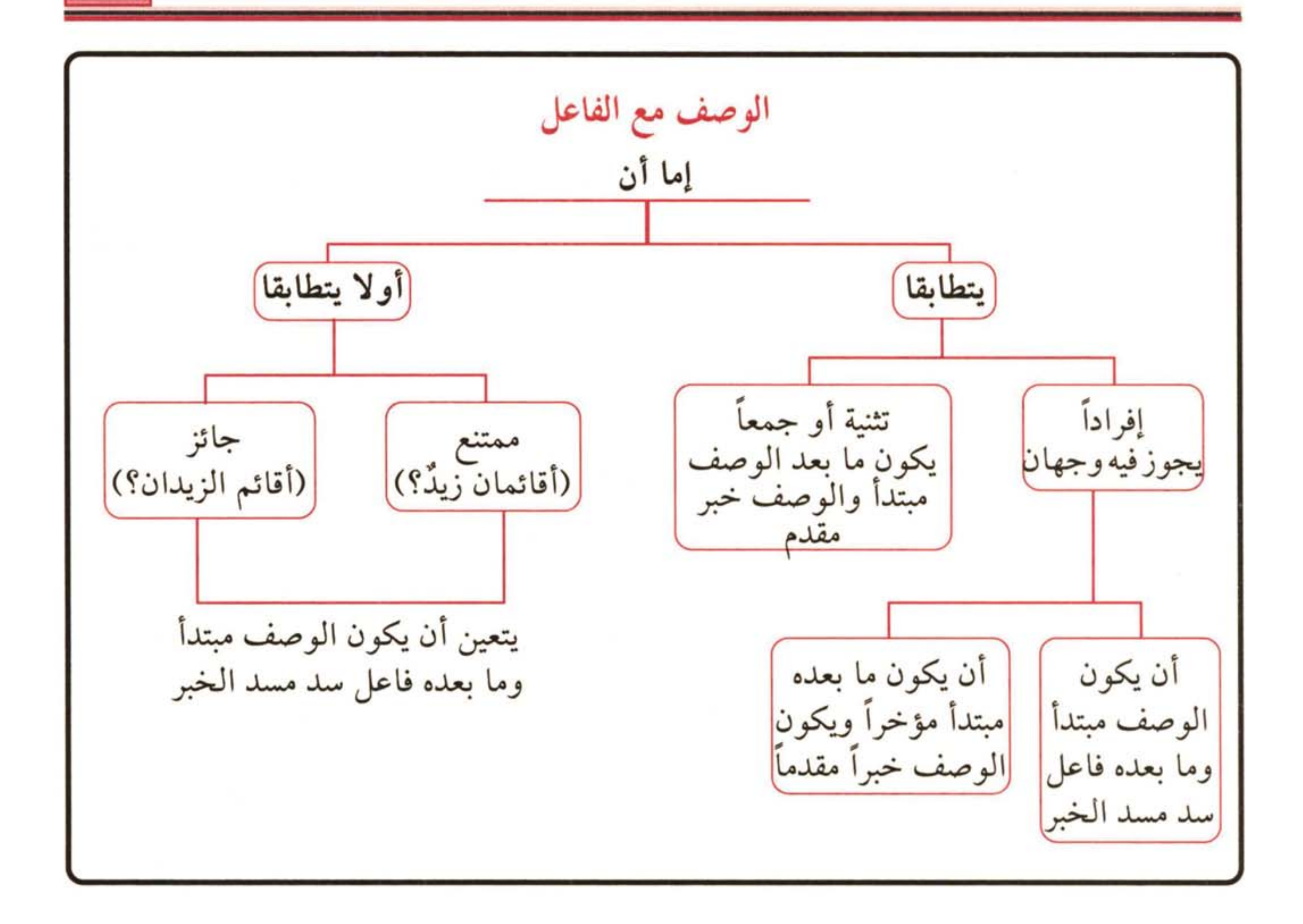
(٢) **أحبُّ أن أجلِّيَ لك حقيقةَ هذه المسألة، وأبينَ لك عِلَلَها وأسبابها بيانًا لا يبقى معه لَبْسٌ عليك في صورة من صورها**، وذلك البيان يحتاج إلى التقدم قبله بشرح أمرين:

الأول: لِمَ جاز في الوصف الذي يقعُ بعدَه مرفوع أنْ يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً؟ وأنْ يكونَ الوصف خبرًا مقدمًا والمرفوع مبتدأ مؤخراً؟

والثاني: على أيِّ شيء يستند تعيُّن أحد هذين الوجهين وامتناعُ الآخَر منهما؟

أما عن الأمر الأول، فنقول لك: إنَّ اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوعَ شبه من حيث المعنى؛ لدلالتها على الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتردَّدَ أمرها بينَ أنْ تُعامَلَ معاملةَ الأسماء بالنظر إلى لفظها، وبين أنْ تعاملَ معاملة الأفعال فتسندَ إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل، ثم ترجَّح ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات لا إلى الذوات أنفسها؛ لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه، ومن هنا نفهم السِّرَّ في اشتراط البصريين في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر تقدمَ النفي والاستفهام عليه.

وأما عن الأمر الثاني، فإنا نقرِّر لك أن النحاة بنَوا تجويز الوجهين وتعينَ أحدهما وامتناعَه جميعًا على أصول مقررة ثابتة، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره، وبعضها إلى حكم عامٍّ للعامل والمعمول، فالفاعل يجب أن يكون عامله مجرَّدًا من علامة التثنية والجمع على أفصح=



= اللغتين، فمتى كان الوصف مثنًّى أو مجموعًا، لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى.

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما في الإفراد والتثنية والجمع؛ فمتى كان الوصف مفردًا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعًا، لم يجز أن تَجعلَ الوصف خبرًا والمرفوعَ بعده مبتدأ.

وإذا كان الوصف مفردًا والمرفوع بعده مفردًا مثلَه، فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرطُ المبتدأ مع خبره؛ فيجوز الوجهان.

ثم إن كان الوصف مفردًا مذكرًا والمرفوع مفردًا مؤنثًا، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ، وإن كان بينهما فاصل، صحَّ جعل المرفوع فاعلاً ولم يصحَّ جعله مبتدأ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما، وصح جعل المرفوع فاعلاً؛ لأن الفصل يبيح فواتَ المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعِه.

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف، جاز أن يكون المرفوع فاعلاً، ولم يجز أن يكون مبتدأ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعًا والمرفوع مفردًا، لم يصح الكلام بتَّة، لا على اللغة الفصحى ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب، لأن شرط المبتدأ والخبر ـ وهو التطابق ـ غير موجود، وشرط الفاعل وعامله ـ وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع ـ غير موجود، وغير الفصحى لا تلحقها علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد.

١١٧ ـ وَرَفَعوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدا كَذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدا[١]

مَذْهَبُ سيبويه وجمهورِ البصريين أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء[2]، وأنَّ الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنويٌّ، وهو كون الاسمِ مجرَّداً عن العواملِ اللَّفظية غير الزائدة، وما أشبهها. واحتُرِزَ بغير الزائدة من مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرَّدٌ عن العوامل اللَّفظيةِ غير الزائدة، ولم يتجرَّدْ عن الزائدة، فإنَّ الباء الداخلةَ عليه زائدةٌ. واحتُرِزَ «بشبهها» من مثل: «رُبَّ رَجُلٍ قائِمٌ» فرجلٌ: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ قائِمٌ وامْرَأَةٌ».

والعامل في الخبر لفظيٌّ، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهبُ سيبويه رحمه الله[3].

وذهب قومٌ إلى أن العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداء، فالعامل فيهما معنويٌّ[٤].

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ[5].

وقيل: تَرافَعا[6]، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبرَ.

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأوَّلُ] وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

---

(١) «ورفعوا» الواو للاستئناف، رفعوا: فعل وفاعل «مبتدأ» مفعول به لرفعوا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق برفعوا «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «رفع» مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف، و«خبر» مضاف إليه «بالمبتدا» جار ومجرور متعلق برفع.

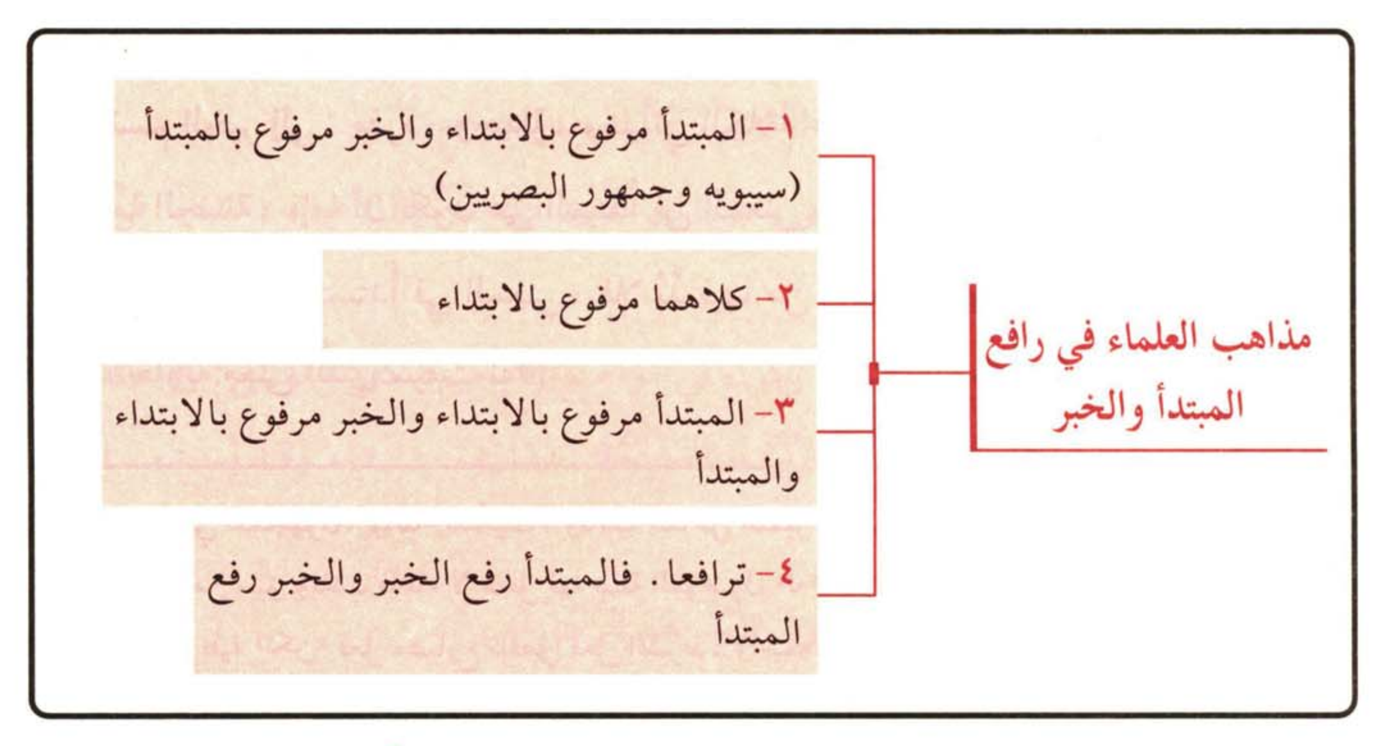
(2) والابتداء: التجرُّد للإسناد. قاله في «أوضح المسالك» ١/ ١٩٥.

(3) «الكتاب» ٢/ ٨٦ وما بعده.

(٤) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين.

(5) قاله المبرد في «المقتضب» ٢/ ٤٩.

(6) وهو قول الكوفيين وابن جنّي وأبي حيان؛ كما في «همع الهوامع» ١/ ٣١١.



١١٨ ـ والخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ كَـالله بَـرٌّ والأَيَـادي شـاهِـدَهْ[١]

عَرَّفَ المصنفُ **الخَبَرَ بأنه الجزءُ المكمِّل للفائدة**، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحو: «قامَ زَيْدٌ» فإنَّه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزءُ المُتِمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ. ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف[2]، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ، وخُلَاصَة هذا أنه عَرَّف الخَبَر بما يوجَدُ فيه وفي غيره، والتعريفُ يَنْبغي أنْ يكونَ مختصًا بالمُعَرَّفِ دونَ غيره.

١١٩ ـ وَمُفْرَداً يَأْتي وَيَأْتي جُمْلَهْ حاوِيَةً مَعْنَى الَّذي سيقَتْ لَهْ[٣]

---

(١) «والخبر» الواو للاستئناف، الخبر: مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «المتم» نعت له، والمتم مضاف، و«الفائدة» مضاف إليه «كالله» الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيادي شاهده» الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

(2) لأن المراد: الجملة الاسمية لا الفعليّة.

(٣) «ومفرداً» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الأول «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر «ويأتي» الواو عاطفة، ويأتي فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً، والجملة معطوفة على جملة «يأتي» وفاعله السابقة «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف «حاوية» نعت لجملة، وفيه ضمير مستتر هو فاعل «معنى» مفعول به لحاوية، ومعنى مضاف، و«الذي» مضاف إليه «سيقت» سيق: فعل =

١٢٠ ـ وَإنْ تَكُنْ إيّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى[(١)]

ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملةٍ، وسيأتي الكلامُ على المفْرَدِ.

فأَمَّا الجملة، فإما أن تكونَ هي المبتدأَ في المعنى، أوْ لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى، فلا بُدَّ فيها من رابِطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ[(٢)]، وهذا معنى قوله: «حاوِيَةً مَعْنَى الَّذي سيقَتْ لَهْ».

= ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جملة، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «له» جار ومجرور متعلق بسيق.

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قوله: جملة «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز «اكتفى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جار ومجرور متعلق باكتفى «كنطقي» الكاف جارة لقول محذوف، نطق: مبتدأ أول، ونطق مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «الله» مبتدأ ثان «حسبي» خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وكفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأصله: وكفى به، فحذف حرف الجر، فاتصل الضمير واستتر.

(٢) **يشترط في الجملة التي تقع خبرًا ثلاثة شروط:**

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط وفصَّل القول فيه.

والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائية؛ فلا يجوز أنْ تقولَ: محمد يا أعدل الناس، على أنْ يكون محمد مبتدأ وتكون جملة «يا أعدل الناس» خبرًا عن محمد.

الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدَّرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النُّحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، **وزاد ثعلب شرطًا رابعًا**، وهو: ألا تكون جملة الخبر قَسَمِيةً. **وزاد ابن الأنباري خامسًا**، وهو: ألا تكون إنشائية.

والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرًا عن المبتدأ؛ كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرًا عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه.

وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيهًا للخبر بالنعت؛ وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت، وفرَّقوا بين الخبر والنعت، بأن النعت يُقصَد منه تمييز المنعوت وإيضاحُه، فيجب أن يكون معلومًا للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يُعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلُّم ليفيد المتكلِّم المخاطَبَ ما لا =

والرابطُ: إما ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ قامَ أَبوه» وقد يكونُ الضمير مُقَدَّراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ» التقدير: مَنَوانِ منه بدِرْهَم[1].

أو إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف: ٢٦][2] في قراءة مَنْ رَفَعَ اللباس.

أو تَكرارُ المبتدأ بلَفْظِه، وأكثرُ ما يكون في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢] و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ ـ ٢]، وقد يُستعمَل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ ما زَيْدٌ».

أو عُمومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ».

وإنْ كانت الجملةُ الواقعةُ خبراً هي المبتدأ في المعنى، لم تَحْتَجْ إلى رابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن . . . إلى آخر البيت» أي: وإنْ تكنِ الجملَةُ إيَّاه ـ أي المبتدأ ـ في المعنى، اكْتَفَى بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقي اللهُ حَسْبي»، فنطقي: مبتدأ [أوَّلُ]، والاسم الكريم: مبتدأ ثانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرَّابِطِ؛ لأن قولك: «اللهُ حسبي» هو معنى «نُطْقي» وكذلك «قَوْلي: لا إلهَ إلا اللهُ».

= يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العُذري (انظر شرح الشاهد رقم: ٣٠).

وَجَـدُّ الـفَـرَزْدَقِ أَتـعِـسْ بِـهِ ... وَدَقَّ خَـيَـاشِـيـمَـهُ الـجَـنْـدَلُ

وكلُّ النحاة أجاز رفعَ الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعلَ المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نِعْمَ وفاعلِها، وهي إنشائية، وسيمثِّل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كلَّه وكنْ منه على ثَبْتٍ.

(1) مَنَوانِ: مُثَنَّى «مَنَا»، وهو مكيالٌ. وتقدير العبارة: منوان كائنان منه بدرهم، والوصف بـ«كائنان» هو الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة.

(٢) هذه الآية الكريمة أولها: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وقد قرئ فيها في السبعة بنصب «لباس التقوى» وبرفعه، فأما قراءة النصب، فعلى العطف على «لباسًا يواري» ولا كلام لنا فيها الآن.

وأما قراءة الرفع، فيجوز فيها عدَّةُ وجوه من الإعراب، الأول: أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول، و«ذلك» مبتدأ ثانيًا، و«خير» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهذا هو الوجه الذي خرَّج الشارح وغيرُه من النحاة الآيةَ عليه. والوجه الثاني: أنْ يكونَ «ذلك» =

١٢١ ـ والمُفْرَدُ الجامِدُ فارِغٌ وَإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذو ضَميرٍ مُسْتَكِنْ[١]

تقدَّمَ الكلامُ في الخبر إذا كانَ جملةً، **وأما المفردُ**[2]: فإما أن يكون جامداً[3]، أو مشتقًّا.

فإن كان جامداً، فَذَكَرَ المصنِّفُ أنَّه يكونُ فارغاً من الضمير[4]، نحو: «زَيْدٌ أَخوكَ» وذهب الكِسائيُّ والرُّمَّانيُّ وجماعة[5] إلى أنه يتحمَّلُ الضمير، والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» **وأما البصريون** فقالوا: إما أن يكونَ الجامد متضمِّناً معنى المشتق، أو لا، فإن تَضَمَّنَ

= بدلاً من «لباس التقوى». والثالث: أن يكون «ذلك» نعتًا لـ«لباس التقوى» على ما هو مذهب جماعة، و«خير» خبر المبتدأ الذي هو «لباس التقوى». وعلى الوجهين الثاني والثالث لا شاهدَ في الآية لما نحن بصدده؛ لأن الخبر في هذين الوجهين مفرد لا جملة.

(١) «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول، مجزوم بإن الشرطية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: المفرد «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أن يكون قوله: «المفرد» مبتدأ أول، وقوله: «الجامد» مبتدأ ثانياً، وقوله: «فارغ» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف، وتقدير الكلام على هذا: والمفرد الجامد منه فارغ، والشاطبي يوجب هذا الوجه من الإعراب؛ لأن الضمير المستتر في قوله: «يشتق» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله: «الجامد» بدون صفته، إذ لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى: إن يكن المفرد الجامد مشتقًّا، وهو كلام غير مستقيم، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده ـ دون صفته ـ خطأ، وليس كما زعم، لا جرم جوَّزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

(2) المفرد: ما ليس بجملةٍ ولا شبه جملة.

(3) هو كما نقل السيوطي في «البهجة المرضية» ص٩٣ عن ابن مالك أنه قال في «شرح الكافية»: ما ليس صفةً تتضمَّن معنى فعلٍ وحروفَه.

(4) قال السيوطي في «البهجة» ص٩٣: لأن تحمّل الضمير فرعٌ عن كون المتحمل صالحاً لرفعِ ظاهرٍ على الفاعلية، وذلك مقصورٌ على الفعل أو ما هو في معناه.

(5) هم الكوفيون كما في «البهجة» ص٩٣.

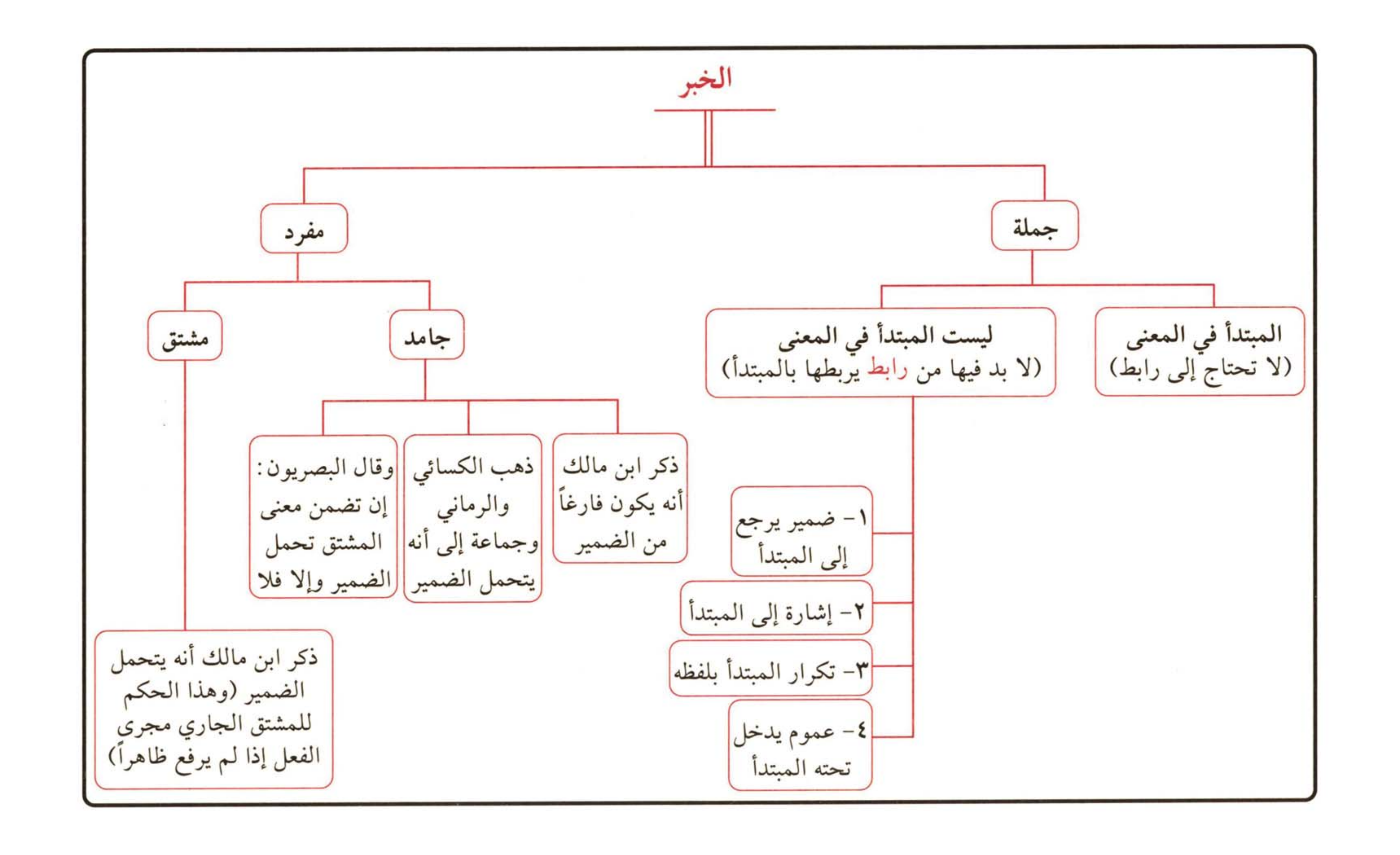
معناه، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ» أي شُجاع، تَحَمَّلَ الضَّميرَ، وإنْ لم يتضمَّنْ معناه لم يتحمَّل الضمير، كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقًّا، فَذَكَرَ المصنِّفُ أنه يتحمَّلُ الضميرَ، نحو: «زَيْدٌ قائم» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتقِّ الجاري مَجْرَى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهة، واسم التفضيل. فأما ما ليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات، فلا يتحمَّلُ ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو: «مِفْتاح» فإنَّه مشتقٌّ من «الفَتْح» ولا يتحمَّلُ ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتاحٌ» فإنَّه مشتقٌّ من «الفَتْح» ولا يتحمَّلُ ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمانُ أو المكانُ، كَـ«مَرْمًى» فإنه مشتقٌّ من «الرَّمْي» ولا يتحمَّل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رَمْيه، كان الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

وإنما يتحمَّلُ المشتقُّ الجاري مَجْرَى الفعل الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً، فإنْ رفعَه لم يتحمَّل ضميراً، وذلك نحو: «زَيدٌ قائِمٌ غُلَاماه» فغلاماه: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصلُ ما ذكر: أنَّ الجامد يتحمَّلُ الضميرَ مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمَّل ضميراً عند البصريين إلَّا إنْ أُوِّل بمشتقٍّ، وأنَّ المشتقَّ إنما يتحمَّل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفِعْل، نحو: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحَمَّل شيئاً، نحو: «هذا مِفْتاحٌ»، و«هذا مَرْمَى زَيْدٍ».


الخبر
جملة
مفرد
المبتدأ في المعنى
(لا تحتاج إلى رابط)
ليست المبتدأ في المعنى
(لا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ)
١- ضمير يرجع إلى المبتدأ
٢- إشارة إلى المبتدأ
٣- تكرار المبتدأ بلفظه
٤- عموم يدخل تحته المبتدأ
جامد
مشتق
ذكر ابن مالك أنه يكون فارغاً من الضمير
ذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير
وقال البصريون: إن تضمن معنى المشتق تحمل الضمير وإلا فلا
ذكر ابن مالك أنه يتحمل الضمير (وهذا الحكم للمشتق الجاري مجرى الفعل إذا لم يرفع ظاهراً)

١٢٢ ـ وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْـلَـقـاً حَـيْـثُ تَـلَا مـا لَـيْـسَ مَـعْـنـاهُ لَـهُ مُـحَـصَّـلَا[١]

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له، استَتَر الضميرُ فيه، نحو: «زيد قائم» أي: هو، فلو أَتَيْتَ بعد المشتق بـ«هو» ونحوِه وأبرزتَهُ، فقلت: «زيد قائم هوَ» فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين: أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم». والثاني: أن يكون فاعلاً بـ«قائم». هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير مَنْ هو له ـ وهو المراد بهذا البيت ـ وجب إبرازُ الضَّمير، سواءٌ أُمِنَ اللَّبسُ، أو لم يُؤْمَنْ، فَمثالُ ما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضارِبُها هو» ومثالُ ما لم يُؤْمَنْ فيه اللَّبْسُ لولا الضمير: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ هو» فيجبُ إبرازُ الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قولِه: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» أي: سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤمَنْ.

وأما الكوفيون فقالوا: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ الأمران، كالمثال الأول، وهو: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضارِبُها هو»، فإن شِئْتَ أتيت بـ«هو» وإنْ شئتَ لم تأتِ به، وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ وجبَ الإبرازُ، كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ» لاحتملَ أن يكون فاعلُ

---

(١) «وأبرزنه» الواو للاستئناف، أبرز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقاً» حال من الضمير البارز، ومعناه: سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «ما» اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب «ليس» فعل ماض ناقص «معناه» معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف، والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله: «محصلاً» الآتي «محصلاً» خبر ليس، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «ما» وتقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، وقد عبَّر الناظم في «الكافية» عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق، وذلك قوله:

وَإِنْ تَـلَا غَـيْـرَ الـذي تَـعَـلَّـقـا بِـهِ فـأَبْـرِزِ الـضَّـمِـيـرَ مُـطْـلَـقَـا
فـي الـمَـذْهَـبِ الـكُـوفِـيِّ شَـرْطُ ذاكَ أَنْ لا يُـؤْمَـنَ الـلَّـبْـسُ ورَأْيُـهُـمْ حَـسَـنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين: «ورأيهم حسن».

الضرب زيداً، وأنْ يكونَ عمراً، فلمَّا أتيتَ بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ هو» تعيَّنَ أن يكونَ «زَيْدٌ» هو الفاعلَ.

واختار المصنِّفُ في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وَأبْرِزَنْهُ مطلقاً» يعني: سواءٌ خيفَ اللَّبْسُ أو لم يُخَفْ، واختار في غير هذا الكِتابِ[1] مذهبَ الكوفيين، وقد ورد السَّماعُ بمذهبهم، فمن ذلك قولُ الشاعر: [البسيط]

ش٤٢ ـ قَوْمي ذُرا المَجْدِ بانوها وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِـكُـنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنـانٌ وَقَـحْـطـانُ[٢]

---

(1) في «الكافية» كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص٩٤.

(٢) هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معيَّن فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «ذرا» بضم الذال: جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العينيُّ فعلاً ماضيًا بمعنى: زادوا عليها وتميَّزوا، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعًا سالمًا، مثل قاض وقاضون، وغاز وغازون، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك: «قاضو المدينة ومُفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني «كنه» كنه كلِّ شيء: غايته، ونهايته، وحقيقته.

الإعراب: «**قومي**» قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه «**ذرا**» مبتدأ ثان، وذرا مضاف، و«**المجد**» مضاف إليه «**بانوها**» بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «**وقد**» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «**علمت**» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**بكنه**» جار ومجرور متعلِّق بعلمت، وكنه مضاف، واسم الإشارة في «**ذلك**» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «**عدنان**» فاعل علمت «**وقحطان**» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقًّا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفًا لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: «قومي ذرا المجد بانوها هم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لَبْس في الكلام بحيث يُفهم منه معنًى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف المبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية؛ وإنما الباني هو القوم.

وهذا الذي يدلُّ عليه هذا البيت ـ من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أُمِن الالتباس، وقَصْرِ وجوب إبرازه على حالة الالتباس ـ هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة، قالوا في جميع هذه الأبواب: إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريًا على غير مَنْ هو له يُنظر، فإذا كان يُؤمَنُ اللَّبْسُ ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير، فلا يجب إبرازه، وإن كان لا يؤمنُ اللَّبسُ واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له، وجب إبراز الضمير، والبيت حجَّةٌ لهم في ذلك. =

التقدير: بانوها هُم، فحذف الضَّميرَ لأمْن اللَّبْسِ.

١٢٣ ـ وَأَخْبَروا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نـاوِيـنَ مَـعْـنـى «كـائِـنٍ» أَوِ «اسْـتَـقَـرْ»[(١)]

تقدَّم أنَّ الخبر يكون مفرداً ويكون جملةً، **وذكَرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ أنَّه يكونُ**[(2)] ظرفاً أو [جارًّا و] مجروراً[(٣)]، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَ «زَيْدٌ في الدَّارِ» فكلٌّ منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ[(٤)]. **وأجاز قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ** أن يكون ذلك المحذوفُ اسماً أو فعلاً، نحو: «كائن» أو «اسْتَقَر» فإن قدَّرتَ «كائناً» كان من قَبيل الخبر بالمفرد، وإنْ قدَّرت «استقرَّ» كان من قَبيلِ الخبر بالجُملة.

= والبصريون يوجبون إبرازَ الضمير بكلِّ حال، ويرون مثلَ هذا البيت غيرَ موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب، فهو عندهم شاذ.

ومنهم مَن زعم أنَّ «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانيًا كما أعربه الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها، فالخبر محذوف، وهو جار على مَنْ له، وفي هذا من التكلُّف ما ليس يخفى.

(١) «وأخبروا» الواو للاستئناف، وأخبروا: فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو في قوله: «أخبروا» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه «معنى» مفعول به لناوين، ومعنى مضاف، و«كائن» مضاف إليه «أو» عاطفة «استقر» قصد لفظه، وهو معطوف على كائن.

(2) شبه جملة.

(٣) **يُشترط لصحة الإخبار بالظرف والجارِّ والمجرور**: أنْ يكونَ كلُّ واحد منهما تامًّا، ومعنى التمام أنْ يُفهَمَ منه متعلَّقُه المحذوف، وإنما يُفهم متعلَّق كلٍّ واحد منهما منه في **حالتين**:

أولاهما: أنْ يكونَ المتعلَّق عامًّا، نحو: زيدٌ عندَك، وزيدٌ في الدار.

وثانيتهما: أنْ يكونَ المتعلَّق خاصًّا وقد قامت القرينة الدالَّة عليه، كأنْ يقولَ لك قائل: زيدٌ مسافر اليومَ وعَمرٌو غدًا، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غدًا، وجعل ابن هشام في «المغني» من هذا الأخير قولَه تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨] أي: الحرُّ يُقتلُ بالحرِّ والعبدُ يُقتلُ بالعبدِ.

(٤) **ههنا أمران**:

الأول: أنَّ المتعلَّق يكون واجبَ الحذفِ إذا كان عامًّا، فأما إذا كان خاصًّا ففيه تفصيل، فإنْ قامتْ قرينةٌ تدلُّ عليه إذا حُذفَ، جاز حذفُه وجاز ذِكرُه، وإنْ لم تكنْ هناك قرينةٌ ترشدُ إليه، وجب ذكرُه. هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم **٤٣** الآتي قريبًا، وذهب ابن جنِّي إلى جواز ذكر المتعلَّق إذا كان كونًا عامًّا. =

واختلفَ النَّحويون في هذا، فذهبَ **الأخفشُ** إلى أنَّه من قَبيل الخبر بالمفرد، وأنَّ كُلًّا منهما متعلِّق بمحذوف، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ، التقدير: «زَيْدٌ كائن عندك، أو مستقرٌّ عندك، أو في الدار» وقد نُسِبَ هذا **لسيبويه**.

وقيل: إنَّهما من قبيل الجملة، وإنَّ كُلًّا منهما متعلِّق بمحذوف هو فِعْل، التقدير: «زَيدٌ اسْتَقَرَّ - أو يَسْتَقِرُّ - عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ» ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يُجْعَلَا من قبيل المفرد، فيكون المقدَّرُ مستقرًّا، ونحوَه، وأن يُجْعَلَا من قبيل الجملة، فيكون التقدير: «اسْتَقَرَّ» ونحوه، وهذا ظاهرُ قولِ المصنف: «ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ».

وذهب أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ إلى أنَّ كُلًّا من الظَّرفِ والمجرور قِسْمٌ برأْسه، وليس من قبيل المُفرَد ولا من قبيل الجملة، نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذُه أبو عليٍّ الفارسيُّ في «الشيرازيات».

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ، وأنه متعلِّق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذاً، كقوله: [الطويل]

ش٤٣ - لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ[1]

= **الأمر الثاني**: اعلم أنَّه قد اختلفَ النحاةُ في الخبر: أهو متعلَّق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟

فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، والصحيح الذي نرجِّحه أن الخبر هو نفس المتعلَّق وحدَه، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له، ويؤيِّد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلَّق إذا كان خاصًّا فهو الخبر وحده، سواء أكان مذكورًا أم كان قد حُذف لقرينة تدل عليه، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثلَ الخاص، طردًا للباب على وتيرةٍ واحدة.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبةً إلى قائل معين.

اللغة: «مولاك» يطلق المولى على معان كثيرة، منها: السيِّد، والعبدُ، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العمِّ، والمحبُّ، والجار، والصِّهر «يهن» يُروى بالبناء للمجهول، كما قاله العينيُّ وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بنائه للمعلوم، بل هو الواضحُ عندَنا؛ لأن الفعل الثلاثيَّ لازم؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أُهينه، وعلى هذا يجيء ما ذكره العينيُّ، ولكنه ليس بمتعيِّنٍ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى، بل الذي اخترناه أقربُ؛ لمقابلته =

وكما يجبُ حَذْفُ عامل الظَّرفِ والجارِّ والمجرور إذا وقعا خبراً، كذلك يجب حذفُه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مرَرْتُ برَجلٍ عندَكَ أو في الدَّار» أو حالاً، نحو: «مرَرْتُ بزيدٍ عندَكَ، أو في الدَّارِ» أو صِلَةً، نحو: «جاء الَّذي عندَكَ، أو في الدَّارِ» لكن يجبُ في الصِّلَةِ أنْ يكون المحذوفُ فِعْلاً، التقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عندَكَ، أو في الدَّار» وأمَّا الصّفة والحالُ، فحكْمُهما حُكْمُ الخبر كما تقدَّم.

= بقوله: «عزَّ» الثلاثي اللَّازم، وقوله: «بُحبوبة» هو بضم فسكون، وبحبوحة كلِّ شيءٍ وَسَطُه «الهون» الذلُّ والهوان.

الإعراب: «لك» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدم «العزُّ» مبتدأ مؤخر «إنْ» شرطية «مولاك» مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط يفسِّره المذكور بعدَه، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط في محلِّ جزم فعل الشرط، ومولى مضاف، والكاف ضمير خطاب مضاف إليه «عزَّ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مولاك، والجملة لا محلَّ لها مفسِّرة، وجواب الشرط محذوف يدلُّ عليه الكلام، أي: إنْ عزَّ مولاك فلك العِزُّ «وإنْ» الواو عاطفة، وإنْ شرطية «يَهُن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مولاك «فأنت» الفاء واقعة في جواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلِّق بكائن الآتي، ولدى مضاف، و«بحبوحة» مضاف إليه، وبُحبوحة مضاف، و«الهون» مضاف إليه «كائن» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محلِّ جزمٍ جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «كائن» حيثُ صرَّح به ـ وهو متعلِّق الظرف الواقع خبرًا ـ شذوذًا، وذلك لأنَّ الأصل عند الجمهور أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أن يكون كلٌّ منهما متعلقًا بكون عامٍّ، وأنْ يكونَ هذا الكونُ العام واجبَ الحذفِ، كما قرَّره الشارح العلَّامة، فإنْ كان متعلقهما كونًا خاصًّا وجب ذكرُه، إلا أنْ تقوم قرينةٌ تدلُّ عليه إذا حُذف، فإنْ قامتْ هذه القرينةُ جاز ذكرُه وحذفه، وذهب ابن جنِّي إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام؛ لكون الذكر هو الأصل، وعلى هذا يكونُ ذكرُه في هذا البيت ونحوِه ليس شاذًّا.

كذلك قالوا، والذي يتَّجه للعبد الضعيف ـ عفا الله تعالى عنه ـ وذَكَرَه كثير من أكابر العلماء أن «كائنًا، واستقر» قد يُراد بهما مجرد الحصول والوجود، فيكون كل منهما كونًا عامًّا واجب الحذف، وقد يُراد بهما حصول مخصوص، كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك، فيكونُ كلٌّ منهما كونًا خاصًّا، وحينئذ يجوزُ ذكرُه، و«ثابت» و«ثبت» بهذه المنزلة؛ فقد يُراد بهما الوجودُ المطلق الذي هو ضد الانتقال، فيكونان عامَّين، وقد يُراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً، وحينئذ يكونان خاصَّين، وبهذا يُرَدُّ على ابن جني ما ذهب إليه، وبهذا أيضًا يتَّجه ذكر «كائن» في هذا البيت وذكر «مستقر» في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتًا كما لو كان موضعُه بين يديه من أول الأمر.

١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرا[(١)]

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثَّة، نحو: «زَيدٌ عندَكَ» **وعن المعنى**، نحو: «القتالُ عندَكَ» **وأمَّا ظرفُ الزمان، فيقعُ خبراً عن المعنى**، منصوباً أو مجروراً بـ«في»، نحو: «القتالُ يَوْمَ الجُمعة، أو في يوم الجُمعَةِ» **ولا يقعُ خبراً عن الجُثَّة**، قال المصنِّف: إلا إذا أفادَ، نحو «اللَّيلةَ الهِلَالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيعٍ» فإنْ لم يُفِدْ لم يقعْ خبراً عن الجُثَّة، نحو: «زَيدٌ اليَوْمَ».

وإلى هذا ذهب قومٌ منهم المصنف، وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيءٌ من ذلك يُؤَوَّل، نحو قولهم: «اللَّيْلَةَ الهِلَالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيع»، والتقدير: طلوعُ الهِلَالِ الليلةَ، ووُجودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ رَبيعٍ، هذا مذهبُ جمهور البصريين، وذهب قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ إلى جواز ذلك من غيرِ شُذوذٍ [لكن] بشرط أن يُفيدَ[(٢)]، كقولك: «نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرا» فإنْ لم يُفِدْ امتنع، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ».

---

(١) «ولا» الواو للاستئناف، ولا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون، واسم مضاف، و«زمان» مضاف إليه «خبراً» خبر يكون «عن جثة» جار ومجرور متعلق بقوله: خبراً، أو بمحذوف صفة لخبر «وإن» الواو للاستئناف، إن: شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبرا» الفاء واقعة في جواب الشرط، أخبر فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

(٢) هنا أمران يحسُنُ بنا أنْ نبينَهما لك بيانًا واضحًا:

الأول: أن الاسم الذي يقع مبتدأ، إما أنْ يكونَ اسم معنى، كالقتل والأكل والنوم، وإما أن يكون اسم جثة، والمراد بها الجسم على أيِّ وَضْعٍ كان، كـ«زيدٍ والشمسِ والهلالِ والوردِ»، والظرفُ الذي يصحُّ أنْ يقعَ خبرًا، إما أن يكون اسم زمان، كـ«يوم، وزمان، وشهر، ودهر»، وإما أن يكون اسمَ مكان، نحو: «عند، ولدى، وأمام، وخلف»، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد، سواء أكان المخبَرُ عنه اسم جُثَّة أم كان المخبَرُ عنه اسمَ معنى، والغالب أنَّ الإخبارَ باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسمَ معنى.

فلمَّا كان الغالبُ في هذه الأحوال الثلاثة حصولَ الفائدة، أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقًا، وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكمَ الأغلب الأكثر، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقًا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالبًا لا دائمًا.

ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذٍ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحقِّقين =

١٢٥ ـ وَلَا يَجوزُ الابْتِدا بِالنَّكِرَهْ ... ما لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ(١)

١٢٦ ـ وَهَلْ فَتًى فيكُمْ فَما خِلٌّ لَنا ... وَرَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنا(٢)

١٢٧ ـ وَرَغْبَةٌ في الخَير خَيْرٌ، وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزينُ وَلْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ(٣)

= أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى، نحو: «القتال زمانًا» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان، نحو: «زيد مكانًا» ونحو: «القتال مكانًا» لم يَجُزِ الإخبارُ، وإذنْ فالمدارُ عند هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة في الجميع، والغالب أنَّ الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد، وهذا هو السرُّ في تخصيص الجمهورِ هذه الحالةَ بالنصِّ عليها.

الأمر الثاني: أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثَّة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

أولها: أنْ يتخصَّصَ اسمُ الزمان بوصفٍ أو بإضافة، ويكون مع ذلك مجرورًا بـ«في»، نحو قولك: «نَحْنُ في يَوْمٍ قائظٍ، ونحن في زَمَنٍ كلُّه خيرٌ وبَرَكَةٌ» ولا يجوز في هذا إلا الجرُّ بـ«في»، فلا يجوزُ أن تنصبَ الظرفَ ولو أنَّ نصبَه على تقدير: «في».

وثانيها: أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو قولهم: «الليلةَ الهلالُ»، فإنَّ تقديرَه: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ؛ فإنَّ التقديرَ عند النُّحاة في هذا المثال: اليوم شربُ خمر.

وثالثها: أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتًا بعد وقت، نحو قولهم: «الرُّطَبُ شَهْرَي رَبيعٍ»، و«الوردُ أَيَّارَ»، ونحو قولنا: «القطنُ سبتمبر»، ويجوز في هذا النوع أن تجرَّه بفي، فتقول: الرطبُ في شهري ربيع، والورد في أيار؛ وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمنَ الربيعِ.

(١) «لا» نافية «يجوز» فعل مضارع «الابتدا» فاعل يجوز «بالنكرة» جار ومجرور متعلق بالابتدا «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة «كعند» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف و«زيد» مضاف إليه «نمرة» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك: عند زيد نمرة.

(٢) «هل» حرف استفهام «فتى» مبتدأ «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فما» نافية «خل» مبتدأ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ورجل» مبتدأ «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «عندنا» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

(٣) «رغبة» مبتدأ «في الخير» جار ومجرور متعلق به «خير» خبر المبتدأ «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف و«بر» مضاف إليه «يزين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عمل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وليقس» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يقس: فعل مضارع مجزوم =

الأصْلُ في المبتدأ أنْ يكونَ معرفةً[١]، وقَدْ يكونُ نكرةً، لكِنْ بشرطِ أنْ تُفيدَ، **وَتَحْصُلُ الفائدةُ بأحد أمور ذَكَرَ المصنِّفُ منها ستَّةً:**

أحدها: أن يتقدَّم الخبرُ عليها، وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور[٢]، نحو: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و«عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ»[٣]، فإنْ تقدَّم وهو غيرُ ظَرْفٍ ولا جارٍّ ومجرور لم يَجُزْ، نحو: «قائِمٌ رَجُلٌ».

الثاني: أن يتقدَّم على النَّكرة استفهامٌ[٤]، نحو: «هَلْ فَتًى فيكُمْ؟».

= بلام الأمر، وهو مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة.

(١) المبتدأ محكومٌ عليه، والخبر حكمٌ، والأصل في المبتدأ أن يتقدَّم على الخبر، والحكمُ على المجهول لا يفيدُ؛ لأن ذِكرَ المجهول أولَ الأمر يورثُ السامع حَيرةً؛ فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفةً حتى يكونَ معينًا، أو نكرة مخصوصة، ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة؛ لأن حكمه ـ وهو المعبَّر عنه بالفعل ـ متقدم عليه البتَّة؛ فيتقرَّر الحكم أولاً في ذهن السامع، ثم يطلب له محكومًا عليه أيًا كان، ومن هنا تعرف الفرقَ بين المبتدأ والفاعل، مع أنَّ كلَّ واحد منهما محكوم عليه، وكل واحد منهما معه حكمه، ومن هنا تعرف أيضًا السرَّ في جواز أنْ يكونَ المبتدأ نكرةً إذا تقدَّم الخبر عليه.

(٢) مثل الظرف والجار والمجرور الجملةُ، نحو قولهم: «قَصَدَكَ غلامُه رجل»، فرجل مبتدأ مؤخر، وجملة «قصدك غلامه» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم، والمسوِّغ للابتداء بالنكرة هو تقديم خبرها وهو جملة.

واعلم أنه لا بدَّ ـ مع تقديم الخبر وكونه أحد الثلاثة: الجملة، والظرف، والجار والمجرور ـ من أنْ يكونَ مختصًّا، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه، فلو قلت: «في دارِ رَجُلٍ رَجُلٌ»، أو قلت: «عند رَجُلٍ رَجُلٌ»، أو قلت: «وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ رَجُلٌ»، لم يصحَّ.

(٣) النَّمِرة ـ بفتح النون وكسرِ الميم ـ كساءٌ مخطَّط تلبَسُه الأعرابُ، وجمعه نِمَار.

(٤) اشترط جماعة من النحويين ـ منهم ابن الحاجب ـ لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين:

الأول: أن يكون حرفُ الاستفهام الهمزة.

والثاني: أن يكون بعده «أم» نحو: أن تقول: أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا الاشتراط غير صحيح، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكراه.

فإن قلت: فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوِّغًا للابتداء بها؟ فالجواب: أن نذكرك بأن الاستفهام =

الثالث: أنْ يتقدَّمَ عليها نَفْي[(١)]، نحو: «ما خِلٌّ لَنا».

الرابع: أن تُوصَفَ[(٢)]، نحو: «رَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنا».

الخامس: أنْ تكونَ عامِلَةً[(٣)]، نحو: «رَغْبَةٌ في الخَيْرِ خَيْرٌ».

= إما إنكاري وإما حقيقي، أما الاستفهام الإنكاري فهو بمعنى حرف النفي، وتقدُّم حرف النفي على النكرة يجعلها عامَّة، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوِّغ للابتداء بها، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مُبْهمٍ غير معين، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه، وأما الاستفهام الحقيقي، فوجه تسويغه الحقيقي أنَّ المقصودَ به السؤالُ عن فرد غير معيَّن يُطلَب بالسؤال تعيينُه، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلِّهم، فأشبَهَ العمومَ، فالمسوِّغ إما العموم الحقيقي وإما العموم الشبيه به.

(١) قد عرفتَ مما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهامِ الابتداءَ بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي؛ لأن النفي هو الذي يجعل النكرة عامّةً متناوِلةً جميع الأفراد، وحمل الاستفهام الحقيقي عليه؛ لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة.

(٢) يُشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصِّصاً للنكرة، فإن لم يكنِ الوصفُ مخصِّصاً للنكرة ـ نحو أن تقول: «رَجُلٌ مِنَ النَّاس عندَنا» ـ لم يصحَّ الابتداء بالنكرة.

والوصف على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الوصف اللفظي، كمثال الناظم والشارح.

والنوع الثاني: الوصف التقديري، وهو الذي يكون محذوفًا من الكلام، لكنَّه على تقدير ذكره في الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

والنوع الثالث: الوصف المعنوي، وضابطه ألا يكون مذكورًا في الكلام ولا محذوفًا على نيَّة الذِّكر، ولكن صيغة النكرة تدلُّ عليه، **ولذلك موضعان**: **الموضع الأول**: أنْ تكونَ النكرة على صيغة التصغير، نحو قولك: رُجَيلٌ عندنا، فإن المعنى: رجل صغير عندنا، **والموضع الثاني**: أن تكون النكرة دالة على التعجُّب، نحو «ما» التعجبية في قولك: ما أحسنَ زيدًا، فإنَّ الذي سوَّغ الابتداء بـ«ما» التعجبية ـ وهي نكرة ـ كونُ المعنى: شيءٌ عظيمٌ حسَّنَ زيدًا، فهذا الأمر الواحد ـ وهو كون النكرة موصوفة ـ يشتمل على أربعة أنواع.

(٣) قد تكونُ النكرةُ عاملةً الرفعَ، نحو قولك: ضربٌ الزيدان حَسَنٌ، بتنوين ضرب؛ لأنه مصدر، وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل المصدر، وحسن: خبر المبتدأ، وقد تكون عاملةً النَّصبَ كما في مثال الناظم والشارح؛ فإن الجارَّ والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر، وقد تكون عاملةً الجرَّ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «خمسُ صَلَواتٍ كتبَهنَّ اللهُ في اليوم واللَّيلةِ»، ومن هذا تعلم أنَّ ذكرَ الأمر الخامس يُغني عن ذكر السادس؛ لأنَّ السادس نوع منه.

السادس: أن تكونَ مُضافةً، نحو: «عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنِّفُ في هذا الكتاب، وقد أَنْهاها غَيْرُ المصنِّفِ إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً [وأكثرَ من ذلك(١)]، فذكر [هذه] السِّتَّةَ المذكورَةَ.

والسابع: أنْ تكونَ شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»(٢).

الثامن: أنْ تكونَ جَواباً، نحو أن يقال: مَنْ عندك؟ فتقول: «رَجُلٌ»، التقدير: «رَجُلٌ عِنْدي».

التاسع: أن تكون عامَّةً، نحو: «كُلٌّ يَموتُ».

العاشر: أن يُقصَدَ بها التَّنويعُ، كقوله: [المتقارب]

٤٤ ـ فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَـثَـوْبٌ لَـبِـسْـتُ وَثَـوْبٌ أَجُـرّ(٣)

---

(١) قد علمتَ أنَّ بعض الأمور الستة يتنوَّع كل واحد منها إلى أنواع، فالذين عدُّوا أمورًا كثيرةً لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة، وإنما فصَّلوها تفصيلاً لئلا يُحوِجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره، كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر، وسنبيِّنُ ذلك.

(٢) كان يغني عن هذا السابع ذِكرُ التاسع، لأنَّ الابتداء بالشرط إنَّما ساغ لكونه عامًّا.

(٣) هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عَمرٍو الشيباني والمفضَّلُ الضَّبِّي وغيرُهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا وأَبِـيـكِ ابـنـةَ الـعَـامِـرِي ... لَا يَـدَّعِـي الـقَـومُ أَنِّـي أفِـر

وزعم الأصمعيُّ في روايته عن أبي عَمرو بن العلاء أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له: ربيعة بن جشم، وأوَّلها عنده:

أَحَـارِ ابـنَ عَـمـرٍو كَـأَنِّـي خَـمِـرْ ... وَيَـعـدُو عَـلَـى الـمَـرْءِ مَـا يَـأتَـمِـرْ

ويروى صدرُ البيت الشاهد هكذا:

فَـلَـمَّـا دَنـوتُ تَـسَـدَّيْـتُـهَـا

اللغة: «تسدَّيتُها» تخطَّيت إليها، أو علَوتُها، والباقي ظاهر المعنى، ويُروى: «فثوب نسيت».

الإعراب: «**فأقبلت**» الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدَّر وفاعل «**زحفًا**» يجوز أن يكون مصدرًا في تأويل اسم الفاعل، فيكون حالاً من التاء في «**أقبلت**» ويجوز بقاؤه على مصدريته، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أزحف زحفًا «**على الركبتين**» جار ومجرور متعلق بقوله: «زحفًا» «**فثوب**» مبتدأ «**نسيت**» أو «**لبست**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير محذوف، والتقدير: نسيته، أو لبسته «**وثوب**» الواو عاطفة، ثوب مبتدأ «**أجرُّ**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا =

[فقوله: «ثوب» مبتدأ، و«لبست» خبره، وكذلك «أجرّ»].

الحادي عشر: أن تكون دُعاءً، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠].

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التَّعجُّب(١)، نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْداً!».

الثالث عشر: أن تكون خَلَفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَة، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنا»؛ لأنَّ التصغير فيه فائدةُ معنى الوصف، تقديره: «رَجُلٌ حَقيرٌ عِنْدَنا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» و«شيء جاءَ

= تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أجرُّه، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «ثوب» في الموضعين، حيث وقع كلٌّ منهما مبتدأ، مع كونه نكرة؛ لأنه قصد التنويع، إذ جعل أثوابه أنواعًا، فمنها نوع أذهله حبُّها فنسيه، ومنها نوع قصد أن يجرَّه على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلَّامة الشارح.

وفي البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم:

أحدهما: أن جملتي «نسيت، وأجرُّ» ليستا خبرين، بل هما نعتان للمبتدأين وخبراهما محذوفان، والتقدير: فمن أثوابي ثوب منسي وثوب مجرور.

والتوجيه الثاني: أن الجملتين خبران، ولكن هناك نعتان محذوفان، والتقدير: فثوب لي نسيته وثوب لي أجرُّه، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونُها موصوفة.

وفي البيت رواية أخرى، وهي:

فـثـوبًـا نـسـيـتُ وثـوبًـا أجـرّ

بالنصب فيهما، على أن كلًّا منهما مفعول للفعل الذي بعده، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، ويرجِّحُ هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تُحوِج إلى تقدير محذوف، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزُه جماعة من النُّحاة منهم سيبويه إلَّا لضرورة الشعر.

(١) قد عرفت أنَّ هذا الموضعَ والذي بعده داخلان في الموضع الرابع؛ لأننا بيَّنا لك أنَّ الوصف إما لفظي وإما تقديري، والتقديري أعمُّ من أنْ يكونَ المحذوف هو الوصف أو الموصوف، ومثل هذا يقال في الموضع الرابع عشر، وكذلك في الموضع الخامس عشر على ثاني الاحتمالين، وكان على الشارح ألا يذكرَ هذه المواضع تيسيراً للأمر على الناشئين، وقد سار ابن هشام في «أوضَحه» على ذكر الأجناس العامَّة، وبيان أنواع بعضها.

بِكَ» التقديرُ: «ما أهَرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ» وَ«ما جاءَ بِكَ إلَّا شيءٌ» على أحد القَوْلَيْنِ، والقول الثاني أن التقدير: «شَرٌّ عَظيمٌ أَهَرَّ ذا نابٍ» و«شَيءٌ عَظيمٌ جاءَ بِكَ»، فيكون داخلاً في قِسْمِ ما جاز الابتداءُ به لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعَمُّ من أن يكونَ ظاهراً أو مقدَّراً، وهو ها هنا مُقَدَّر.

السادس عشر: أنْ يقع قبلَها واوُ الحالِ، كقوله: [الطويل]

ش٤٥ ـ سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أَضاءَ فَمُذْ بَدا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شارِقِ[1]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «سرينا» من السُّرى، بضم السين، وهو السَّير ليلاً «أضاء» أنار «بدا» ظهر «محيَّاك» وجهك.

المعنى: شبَّه الممدوحَ بالبدر تشبيهًا ضمنيًّا، ولم يكتفِ بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشدَّ من نور البدر وغيرِه من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «**سرَيْنا**» فعل وفاعل «**ونجم**» الواو للحال، نجم مبتدأ «**قد**» حرف تحقيق «**أضاء**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**فمذ**» اسم دلَّ على الزمان في محلٍّ رفع مبتدأ «**بدا**» فعل ماض «**محياك**» محيا: فاعل بدا، ومحيًّا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محلٍّ جرٍّ بإضافة «مذ» إليها. وقيل: «مذ» مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة «**أخفى**» فعل ماض «**ضوءُه**» ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف، والضمير مضاف إليه «**كلَّ**» مفعول به لأخفى، و«كل» مضاف، و«**شارق**» مضاف إليه، والجملة من الفعل ـ الذي هو أخفى ـ والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «مذ».

الشاهد فيه: قوله: «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ مع كونه نكرة لسبقه بواو الحال. والذي نريد أن ننبهك إليه هاهنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحاليةُ، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ٤/ ١٣٠ بتحقيقنا):

تَرَكتُ ضَأني تَوَدُّ الذِّئبَ رَاعِيَهَا وأنَّهَا لا تَرَانِي آخرَ الأبَدِ
الذِّئبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهرِ وَاحِدَةً وكُلَّ يَومٍ تَرَانِي مُديَةٌ بِيَدِي

الشاهد فيهما: قوله: «مديةٌ» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوَّغ الابتداءَ به وقوعه في صدر جملة الحال؛ لأن جملة «مدية بيدي» في محلٍّ نصب حال من ياء المتكلِّم في قوله: «تراني».

ويجوز أن يكون مثلَ بيت الشاهد قولُ الشاعر:

عِندِي اصطِبَارٌ وشَكوَى عِندَ فَاتِنَتِي فَهَل بِأعجَبَ مِن هذا امرُؤٌ سَمِعَا

فإن الواو في قوله: «وشكوى عند فاتنتي» يجوز أنْ تكونَ واو الحال، وشكوى مبتدأ، وهو نكرة، وعند ظرف متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تمامًا.

السابع عشر: أنْ تكونَ معطوفةً على مَعرفةٍ، نحو: «زَيدٌ ورَجُلٌ قائِمانِ».

الثامن عشر: أنْ تكونَ معطوفةً على وَصْفٍ، نحو: «تميميٌّ وَرَجُلٌ في الدَّارِ».

التاسع عشر: أنْ يُعْطَفَ عليها موصوفٌ، نحو: «رَجُلٌ وامْرَأَةٌ طَويلَةٌ في الدَّارِ».

العشرون: أنْ تكون مُبْهَمَة، كقول امرئ القيس: [المتقارب]

٤٦ ـ مُـرَسَّعَـةٌ بَـيْـنَ أَرْسـاغِـهِ   بِـهِ عَـسَـمٌ يَـبْـتَـغـي أَرْنَـبـا[1]

---

(١) اتفق الرواة على أنَّ هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس كما قاله الشارح العلّامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك؛ فقيل: لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور، وقال أبو القاسم الكندي: ليس ذلك بصحيح، بل هو لامرئ القيس بن مالك الحِميَري، لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي ـ برواية أبي عُبيدة والأصمعيِّ وأبي حاتم والزيادي، وفيما رواه الأَعلَم الشَّنْتَمري من القصائد المختارة ـ نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، وقال السيد المرتضَى في «شرح القاموس» نقلاً عن «العُباب» ما نصُّه: «هو لامرئ القيس بن مالك الحميري، كما قاله الآمدي، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو موجود في أشعار حمير». اهـ. ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبلَ بيت الشاهد قولَه:

أيَـا هِـنْـدُ لَا تَـنْـكِـحِـي بُـوهَـةً   عَـلَـيْـهِ عَـقِـيـقَـتُـهُ أَحْـسَـبَـا

اللغة: «بوهة» هو بضم الباء: الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحمق «عقيقته» العقيقة: الشَّعر الذي يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضَّتْ جِلْدتُه. وقال القُتَيبي: أراد بقوله: «عليه عقيقته» أنه لا يتنظَّفُ، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعقَّ عنه في صِغَره فما زال حتى كبر وشابَتْ معه عقيقتُه «مرسَّعة» هي التميمة يعلِّقها مخافةَ العَطَب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكُرسوع. وقيل: هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشدُّ في يده أو رجله حِرزًا لدفع العين أو مخافةَ أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ: جمع رُسْغٍ، بوزن «قُفْل»، يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويُروى: «بين أرباقه» والأرباق: جمع رِبْق، بكسر فسكون، وهو الحبل فيه عدَّة عُرًى، ومعناه أنه يجعل تميمته في حبال «عَسَمٌ» اعوجاج في الرسغ ويبس «أرنبًا» حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوِها لِما كانَتْ تزعمُه العربُ من أن الجنَّ تجتنبُها؛ فمن اتخذ كعبَها تميمةً، لم يقربه جنٌّ، ولم يؤذِهِ سحْرٌ، كذا كانوا يزعمون، وأراد أنه جبانٌ شديدُ الخوف.

المعنى: يخاطب هندًا أختَه ـ فيما ذكر الرواة ـ ويقول لها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب، يضعُ التمائم ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رُسْغه اعوجاج ويبس، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذَ كعوبها تمائمَ جُبنًا وفَرَقًا.

=

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا»، كقوله: [البسيط]

ش٤٧ ـ لَوْلَا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ لَـمَّـا اسْـتَـقَـلَّـتْ مَـطـايـاهُـنَّ لِـلـظَّـعَـنِ[1]

= **الإعراب:** «**مرسَّعةٌ**» مبتدأ «**بين**» ظرف منصوب على الظرفية متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ، و«بين» مضاف، وأرساغ من «**أرساغه**» مضاف إليه، وأرساغ مضاف، والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلًا بالإضافة في قوله: «أرساغه»، «**به**» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدَّم «**عَسَمٌ**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة «**يبتغي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضًا «**أرنبًا**» مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله: «عليه عقيقته» والثانية قوله: «أحسبا» والثالثة جملة: «مرسعة بين أرساغه»، والرابعة جملة: «به عسم»، والخامسة جملة: «يبتغي أرنبا».

الشاهد فيه: قوله: «مرسَّعة» فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوَّغ الابتداءَ بها إبهامُها، ومعنى ذلك: أنَّ المتكلِّمَ قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكونُ من مقاصد البلغاء، ألا ترى أنه لا يريدُ مرسَّعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح.

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتمُّ إلا على رواية «مرسَّعة» بتشديد السين مفتوحة، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رُوِيَتْ بتشديد السين مكسورة، ومعناها: الرجل الذي فسد موقُ عينه، وعلى هذا تُروى بالرفع والنصب؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسعة، أي: البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

(١) لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معيَّن.

اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مِقَةٍ» حُبّ، وفِعلُه: وَمَقَهُ يَمِقُه مِقَةً، كوَعَدَهُ يَعِدُه عِدَةً، والتاء في مِقَةٍ عوض عن فاء الكلمة، وهي الواو، كـ«عدة»، و«زنة» ونحوِهما «استقلت» نهضت وهمَّت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلَّد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبرُ الذي أبداه وتمسَّك به، لظهر منه ما يهلك بسببه كلُّ من يحبُّه ويعطف عليه.

الإعراب: «**لولا**» حرف يدلُّ على امتناع الجواب لوجود الشرط «**اصطبار**» مبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: موجود، وقوله: «**لأودى**» اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض «**كل**» فاعل أودى، وكل مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه، وذي مضاف، و«**مقة**» مضاف إليه «**لما**» ظرف بمعنى حين مبني على =

الثاني والعشرون: أنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ، كقولهم: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباطِ»(١).

الثالث والعشرون: أنْ تدخل على النَّكرةِ لامُ الابتداء، نحو «لَرَجُلٌ قائِمٌ».

الرابع والعشرون: أنْ تكونَ بعد «كَم» الخبرية، نحو قوله: [الكامل]

ش٤٨ ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَريرُ وَخالَةٍ … فَـدْعـاءُ قَـدْ حَـلَـبَـتْ عَـلَـيَّ عِـشـاري(٢)

= السكون في محلٍّ نصب متعلّق بقوله: أودى «استقلت» استقلَّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مطاياهُنَّ» مطايا: فاعل استقل، ومطايا مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من استقل وفاعله في محل جرٍّ بإضافة «لمَّا» إليها «للظعن» جارٌّ ومجرور متعلّق باستقلّت.

الشاهد فيه: قوله: «اصطبار» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، والمسوِّغ لوقوعه مبتدأً وقوعُه بعدَ «لولا».

وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوِّغًا للابتداء بها لأنَّ «لولا» تستدعي جوابًا يكونُ معلَّقًا على جملة الشرط التي يقعُ المبتدأُ فيها نكرةً، فيكون ذلك سببًا في تقليل شيوع هذه النكرة.

(١) هذا من أمثال العرب، والعَيْر ـ بفتح فسكون ـ هو الحمار، والرِّباط ـ بزنة كتاب ـ ما تُشَدُّ به الدَّابة، ويقال: قطع الظَّبْيُ رباطه، ويريدون: قطع حِبالته، يضرب للرضا بالحاضر وعدمِ الأسف على الغائب، والاستشهاد به في قوله: «فعير» حيث وقع مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لكونه واقعًا بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، وانظر هذا المثل في «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٢١ طبع بولاق، رقم ٨٢ في ١/ ٢٥ بتحقيقنا) وانظره في «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية) ورواه هناك: «إنْ هَلَكَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباطِ» وقال بعد روايته: يُضرب مثلاً للشيء يُقْدَر على العِوَضِ منه فيستخفُّ بفَقْدِه، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثيِّر عزَّة:

هَـل وَصـلُ عَـزَّةَ إلَّا وَصْـلُ غـانِـيَـةٍ … فـي وَصلِ غَـانِيَـةٍ مِـن وَصْـلِـهَـا بَـدَلُ

(٢) البيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريرًا، وقبله:

كَـمْ مِـن أبٍ لِـيَ يَـا جَـرِيـرُ كـأنَّـهُ … قَـمَـرُ الـمَـجَـرَّةِ أو سِـرَاجُ نَـهَـارِ

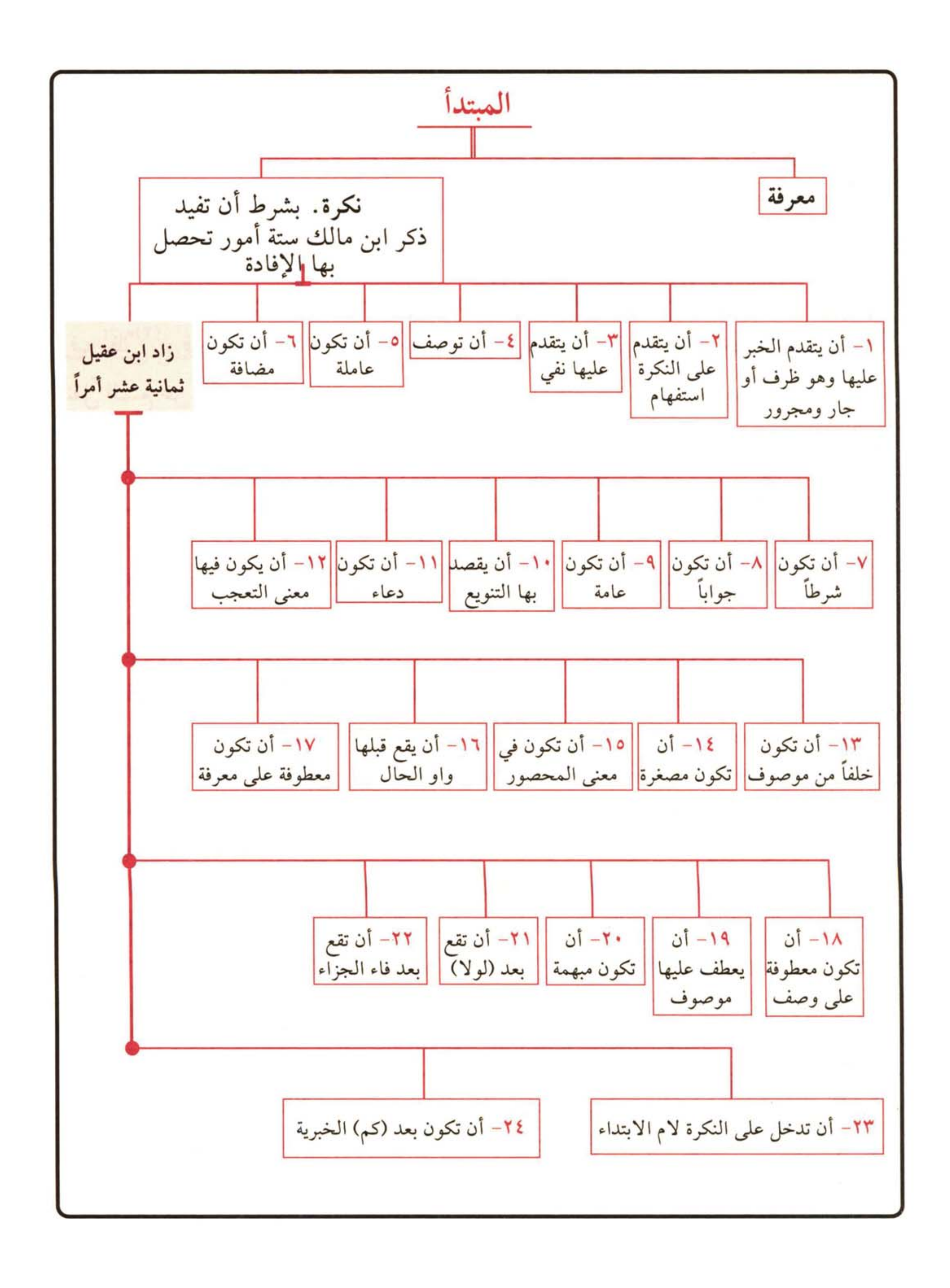
وَرِثَ الـمَـكَـارِمَ كَـابِـرًا عَـن كَـابِـرٍ … ضَـخْـمُ الـدَّسِـيـعَـةِ كـلَّ يَـومِ فَـخَـارِ

اللغة: «المجرة» باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب «الدسيعة» الجَفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها كناية عن الكرم، لأن ذلك يدلُّ على كثرة الأكلة الذين يلتفُّون حولها «فدعاء» هي المرأة التي اعوجَّت إصبعها من كثرة حلبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رِجلَها الفَدَعُ من كثرة مشيها وراء الإبل. والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع: اعوجاج في المفاصل، كأنها قد زالت عن أماكنها «عشاري» العشار: جمع عشراء، بضم العين المهملة وفتح الشين، وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرةُ أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [التكوير: ٤]. =

وقد أَنْهَى بعضُ المتأخِّرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أَسْقَطْتُه لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح.

= **الإعراب**: «**كم**» يجوز أنْ تكونَ استفهاميةً، وأنْ تكونَ خبريةً «**عمَّة**» يجوزُ فيها وفي «**خالة**» المعطوفة عليها الحركاتُ الثلاث: أما الجرُّ فعلى أنَّ «**كم**» خبرية في محلٍّ رفع مبتدأ، وخبرُه جملة «**حلبت**» وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور، كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب، فعلى أن «**كم**» استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة «**حلبت**» أيضًا، وعمَّة: تمييز لها، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها، وأما الرفع، فعلى أنَّ كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلِّق بحلبت، أو مفعول مطلق عامله «**حلب**» الآتي، وعلى هذين يكون قوله: «**عمة**» مبتدأ، وقوله: «**لك**» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف نعت له، وجملة «**قد حلبت**» في محلٍّ رفع خبره، وتمييز «**كم**» على هذا الوجه محذوف، وهي ـ على ما عرفت ـ يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجرورًا، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبًا، و«**فدعاء**» صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها، كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة، وأصل الكلام قبل الحذفين: «كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء» فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كل مثل الذي أثبته في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة «الاحتباك».

الشاهد فيه: قوله: «عمَّة» على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ مع كونها نكرة لوقوعها بعد «كم» الخبرية، كذا قال الشارح العلَّامة، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أنَّ «عمَّة» على أيِّ الوجوه موصوفةٌ بمتعلق الجار والمجرور، وهو قوله: «لك» وبفدعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوِّغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد «كم» الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أُوفَّقْ للعثور عليه.



المبتدأ
معرفة
نكرة. بشرط أن تفيد
ذكر ابن مالك ستة أمور تحصل بها الإفادة
١- أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور
٢- أن يتقدم على النكرة استفهام
٣- أن يتقدم عليها نفي
٤- أن توصف
٥- أن تكون عاملة
٦- أن تكون مضافة
زاد ابن عقيل ثمانية عشر أمراً
٧- أن تكون شرطاً
٨- أن تكون جواباً
٩- أن تكون عامة
١٠- أن يقصد بها التنويع
١١- أن تكون دعاء
١٢- أن يكون فيها معنى التعجب
١٣- أن تكون خلفاً من موصوف
١٤- أن تكون مصغرة
١٥- أن تكون في معنى المحصور
١٦- أن يقع قبلها واو الحال
١٧- أن تكون معطوفة على معرفة
١٨- أن تكون معطوفة على وصف
١٩- أن يعطف عليها موصوف
٢٠- أن تكون مبهمة
٢١- أن تقع بعد (لولا)
٢٢- أن تقع بعد فاء الجزاء
٢٣- أن تدخل على النكرة لام الابتداء
٢٤- أن تكون بعد (كم) الخبرية

١٢٨ ـ والأصْلُ في الأخْبارِ أنْ تُؤَخَّرا وَجَـوَّزوا الـتَّـقْـديـمَ إذْ لا ضَـرَرا[١]

الأصْلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ، وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف، ويجوز تقديمُه إذا لم يحصلْ بذلك لَبْسٌ أو نحوه، على ما سَيُبَيَّنُ، فتقول: «قائم زَيْدٌ، وقام أبوهُ زيدٌ، وَأَبوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وفي الدَّارِ زَيْدٌ، وعِنْدَكَ عَمْرٌو» وقد وقع في كلامِ بعضِهم أنَّ مذهبَ الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نَظَرٌ[٢]، **فإن بعضهم نقل الإجماعَ ـ من البصريين والكوفيين ـ على جواز «في دارِهِ زَيْدٌ»** فنقلُ المنعِ عن الكوفيينَ مُطْلَقاً ليسَ بصحيحٍ[3]، هكذا قال بعضُهم، وفيه بحثٌ[٢].

(١) «والأصل» مبتدأ «في الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدرية «تؤخرا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار، والألف للإطلاق، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذ» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافية للجنس «ضررا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، أي: لا ضرر موجود، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحًا، فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوِّزُوا تقديمَ الخبر على المبتدأ. ثم يعترضُ على هذا النقل بقوله: «وفيه نظر» وينقل عن بعضٍ آخَرَ أنَّ الكوفيين يجوِّزون عبارةً ظاهرُ أمرها أنها من باب تقديم الخبر، فيكونُ كلامُ الناقل الأول على إطلاقه باطلاً؛ وكان ينبغي ـ على ذلك ـ تخصيصُه بما عدا هذه الصورة. ثم يعترض على النقل الثاني بقوله: «وفيه بحث»، وظاهر المعنى من ذلك أنَّ هذه العبارة التي ظنَّها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله: «في داره زيد» فاعلاً بالجار والمجرور ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارةَ ليس دليلاً على أنهم يجوِّزون تقديم الخبر في صورة من الصور؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض. هذا من حيث تعبيره، فأما من حيث الموضوعُ في ذاته، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» (ص٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوزُ أن يتقدَّم الخبر على المبتدأ، مفردًا كان أو جملة، وعقد في ذلك مسألة خاصة، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك: «في الدار زيد» ـ إنْ صحَّ عندهم هذا التعبير ـ من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت: فهذا الخبر جار ومجرور، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقدم إذا كان الخبر مفردًا أو جملة. فالجواب: أنَّ الجارَّ والمجرورَ ـ عند الجمهور خلافًا لابن السرَّاج الذي جعله قسمًا برأسه ـ لا يخلو حالُه مِنْ أنْ يكونَ في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة، وأيضًا فقد علَّلوا عدم تجويز التقدم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدَّمناه لتقدَّم الضمير على مرجعه، وذلك لا يجوزُ عندَهم، وهذه العِلَّة نفسُها موجودة في الجار والمجرور، سواء أقدَّرتَ متعلَّقه اسمًا مشتقًّا أم قدَّرته فعلاً.

(3) ممن نقل هذا المنع عن الكوفيين المراديُّ في «توضيح المقاصد» ١/ ٤٨٢.

نعم مَنَعَ الكوفيون التَّقديمَ في مثل: «زَيْدٌ قائمٌ، وَزَيْدٌ قامَ أَبوهُ، وَزَيْدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ» والحقُّ الجواز، إذ لا مانعَ من ذلك، **وإليه أشار بقوله**: «**وَجَوَّزوا التَّقديم إذْ لا ضَرَرا**» فتقول: «قائمٌ زيدٌ» ومنه قولهم: «مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ» فَمَنْ: مبتدأ، ومَشْنوءٌ: خبر مقدَّم. و: «قامَ أَبوهُ زَيْدٌ» ومنه قولُه: [البسيط]

ش٤٩ ـ قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ واحِدَهُ وَبـاتَ مُـنْـتَـشِـبـاً فـي بُـرْثُـنِ الأسَـدِ[1]

فـ«مَنْ كُنْتَ واحِدَه» مبتدأ مؤخَّر، و«قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ»: خَبرٌ مقدَّمٌ، و«أبوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ» ومنه قولُهُ: [الطويل]

ش٥٠ ـ إلَى مَلِكٍ ما أمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبـوهُ ولَا كـانَـتْ كُـلَـيْـبٌ تُـصـاهِـرُهْ[2]

---

(١) البيت لشاعر سيِّدنا رسولِ الله ﷺ حسان بن ثابت الأنصاري.

اللغة: «**ثكلت أمه**» هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدَها «منتشبًا» عالقًا داخلاً «بُرثن الأسد» مِخْلَبُه، وجمعه براثن، مثل: بُرْقُع وبَراقِع، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: البرثن: الكفُّ بكمالها مع الأصابع.

الإعراب: «**قد**» حرف تحقيق «**ثكلت**» ثكل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «**أمه**» أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محلٍّ رفع خبر مقدَّم «**من**» اسم موصول مبتدأ مؤخَّر «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محلٍّ رفع «**واحده**» واحد: خبر كان، وواحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من «كان» واسمها وخبرها لا محلَّ لها صلة الموصول الذي هو مَنْ «**وبات**» الواو عاطفة، بات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مَنْ «**منتشبًا**» خبر بات «**في برثن**» جار ومجرور متعلق بمنتشب، وبرثن مضاف، و«**الأسد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «قد ثكلت أمه من كنت واحده» حيث قدم الخبر، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ، وهو «من كنت واحده»، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ ـ وإن وقع متأخرًا ـ بمنزلة المتقدم في اللفظ؛ فإنَّ رتبتَه التقدُّمُ على الخبر، كما نُصَّ عليه في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

(٢) هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدحُ بها الوليدَ بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «محارب» ورد في عدة قبائل، أحدها من قريش، وهو محارب بن فِهر بن مالك بن النضر. والثاني من قيس عيلان، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان. والثالث من عبد القيس، وهو محارب بن عمرو ابن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس «كُليب» بزنة التصغير: اسم ورد في عدة قبائل أيضًا: أحدها في خزاعة، وهو كليب بن حُبشية بن سلول. والثاني في تغلب بن وائل، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن =

فـ«أَبوهُ»: مبتدأ [مؤخَّرٌ]، و«ما أمُّهُ من مُحارِبٍ»: خبرٌ مقدَّمٌ.

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَري الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح، وقد قدَّمنا نقْلَ الخلاف في ذلكَ عن الكوفيين.

١٢٩ ـ فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوي الجُزْآنِ ... عُرْفاً وَنُكْراً عادِمَيْ بَيانِ[1]

= زهير. والثالث في تميم، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك. والرابع في النَّخَع، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع. والخامس في هوازن، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة.

الإعراب: «**إلى ملك**» جار ومجرور متعلّق بقوله: «أسوق مطيتي» في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قوله:

رَأونِـي فَـنَـادَونِـي أسُـوقُ مَـطِـيَّـتِـي ... بِـأصـواتِ هَـلَّالٍ صِـعَـابٍ جَـرَائِـرُهْ

«**ما**» نافية مهملة، أو تعمل عمل ليس «**أمه**» أم: مبتدأ، أو اسم ما، وأم مضاف، والضمير مضاف إليه «**من محارب**» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، أو خبر «ما» وجملة «ما» ومعموليها في محل رفع خبر مقدم «**أبوه**» أبو: مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف، والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبرِه في محلِّ جرٍّ صفة لملك «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية «**كانت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «**كليب**» اسم كان «**تصاهره**» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان»، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جرٍّ معطوف على جملة الصفة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة، فأما النحاة، فيستشهدون به على تقديم الخبر ـ وهو جملة «ما أمُّه من محارب» ـ على المبتدأ ـ وهو قوله: «أبوه» ـ والتقدير: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب، وأما علماء البلاغة، فيذكرونه شاهدًا على التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضًا يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان:

وَمَـا مِـثْـلُـهُ فِـي الـنَّـاسِ إلَّا مُـمَـلَّـكًـا ... أبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أبُـوهُ يُـقَـارِبُـهْ

التقدير: وما مثلُه في الناس حيٌّ يقاربُه إلا مملَّكًا أبو أمِّه أبوه.

(١) «**فامنعه**» امنع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز ـ العائد على تقديم الخبر ـ مفعول به لامنع «**حين**» ظرف زمان متعلق بامنع «**يستوي**» فعل مضارع «**الجزآن**» فاعل يستوي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «حين» إليها «**عرفاً**» تمييز «**ونكراً**» معطوف عليه «**عادمي**» حال من «الجزآن» وعادمي مضاف و«**بيان**» مضاف إليه، والتقدير: فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزأي الجملة ـ وهما المبتدأ والخبر ـ من جهة التعريف والتنكير، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها، حال كونهما عادمي بيان، أي لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.

١٣٠ ـ كَذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمالُهُ مُنحَصِرا[١]

١٣١ ـ أوْ كانَ مُسْنَداً لِذي لامِ ابْتدا أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدا[٢]

ينقسمُ الخبرُ ـ بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيرِه عنه ـ **ثلاثَةَ أقسامٍ**: قسمٌ يجوزُ فيه التقديمُ والتأخيرُ، وقد سبقَ ذكرُه، وقسمٌ يجبُ فيه تأخيرُ الخَبرِ، وقسمٌ يجبُ فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشار بهذه الأبياتِ إلى الخبرِ الواجب التأخير، فذكر منه خمسَةَ مواضِعَ:

الأول: أنْ يكونَ كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفَةً أو نكرَةً صالحةً لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر، نحو: «زَيْدٌ أَخوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ أفْضَلُ مِنْ عَمْرو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوِه، لأنك لو قدَّمته فقلت: «أخوك زيد، وأفضلُ من عَمرٍو أفضلُ مِنْ زيد» لكان المقدَّمُ مبتدأ[٣]، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلُّ عليه، فإنْ وُجِدَ دليل يدلُّ

---

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «الفعل» اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها، والخبر محذوف أيضاً، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبرا» الخبر: خبر «كان» والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها مفسرة «أو» عاطفة «قصد» فعل ماض مبني للمجهول «استعماله» استعمال: نائب فاعل قصد، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصراً» حال من المضاف إليه، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه.

(٢) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «مسنداً» خبر كان «لذي» جار ومجرور متعلق بمسند، وذي مضاف، و«لام» مضاف إليه، ولام مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه «أو» عاطفة «لازم» معطوف على ذي، ولازم مضاف، و«الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً «من» اسم استفهام مبتدأ «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجداً» حال من الضمير المستتر في الخبر الذي هو الجار والمجرور، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام.

(٣) إذا كانت الجملة مكوَّنة من مبتدأ وخبر وكانا جميعًا معرفَتين، **فللنُّحاة في إعرابها أربعة أقوال**: **أولها**: أن المتقدِّم مبتدأ والمؤخَّر خبر، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح. **وثانيها**: أنه يجوز جعلُ كلٍّ واحد منهما مبتدأ؛ لصحة الابتداء بكلٍّ واحد منهما. **والثالث**: أنه إن كان أحدهما مشتقًّا والآخر جامدًا، فالمشتقُّ هو الخبر، سواء أتقدَّم أم تأخر، وإلَّا ـ بأن كانا جامدين، أو كان كلاهما مشتقًّا ـ فالمقدَّم مبتدأ. **والرابع**: أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب، سواء أتقدَّم أم تأخَّر، فإنْ تساويا عندَه فالمقدَّم هو المبتدأ.

على أنَّ المتقدِّمَ خبرٌ جاز، كقولك: «أبو يوسُفَ أبو حَنيفَة» فيجوزُ تقدُّمُ الخبرِ ـ وهو أبو حنيفةَ ـ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ، لا تشبيهُ أبي حنيفة بأبي يوسف[1]، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٥١ ـ بَنونا بَنو أبْنائِنا وبَناتُنا   بَنوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[٢]

---

(1) لأنه لا يُشبَّهُ الأستاذُ بالتلميذ، بل المعهود تشبيه التلميذ بالأستاذ.

(٢) نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يُعلم قائلُه، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفَرَضيين.

الإعراب: «**بنونا**» بنو: خبر مقدَّم، وبنو مضاف، والضمير مضاف إليه «**بنو**» مبتدأ مؤخَّر، وبنو مضاف، وأبناء من «**أبنائنا**» مضاف إليه، وأبناء مضاف، والضمير مضاف إليه «**وبناتنا**» الواو عاطفة، بنات: مبتدأ أول، وبنات مضاف، والضمير مضاف إليه «**بنوهنَّ**» بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف، والضمير مضاف إليه «**أبناء**» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وأبناء مضاف، و«**الرجال**» مضاف إليه «**الأباعد**» صفة للرجال.

الشاهد فيه: قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدَّم الخبر ـ وهو ـ «بنونا» ـ على المبتدأ ـ وهو «بنو أبنائنا» ـ مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف؛ فإنَّ كلًّا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعيِّن عند السامع المبتدأ منهما؛ فإنك قد عرفتَ أن الخبر هو محطُّ الفائدة، فما يكونُ فيه أساس التشبيه ـ وهو الذي تذكر الجملة لأجله ـ فهو الخبر؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلِّم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم، دون العكس.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهادَه بهذا البيت: «قد يقال: إنَّ هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب، كقول ذي الرمة:

وَرَملٍ كأورَاكِ العَذَارى قَطَعتُهُ

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في «شرح التسهيل» من قول حسان بن ثابت:

قَبيلَةُ ألأمُ الأحيَاءِ أكرَمُهَا   وأغدرُ النَّاسِ بالجِيرانِ وَافِيهَا

إذ المرادُ الإخبارُ عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء، وعن وافيها بأنَّه أغدرُ الناس، لا العكس. اهـ كلام ابن هشام».

والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّ التشبيه المقلوب من الأمور النادرة، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصارَ إليه، وإلا فإن كلَّ كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه؛ فلا تكون ثمَّةَ طمأنينةٌ على إفادة غرض المتكلم بالعبارة.

وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبارُ عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار =

فقوله: «بَنونا» خبرٌ مقدَّم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخَّر؛ لأنَّ المرادَ الحكمُ على بني أبنائهم بأنَّهم كبنيهم، وليس المرادُ الحكمَ على بنيهم بأنَّهم كبَني أبنائهم.

والثاني: أنْ يكونَ الخَبَر فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو: «زَيْدٌ قامَ» فقام وفاعلهُ المقدَّر[1] خَبَرٌ عن زَيْدٍ، ولا يجوزُ التقديمُ، فلا يقال: «قامَ زَيد» على أن يكون «زيدٌ» مبتدأً مؤخّراً، والفعلُ خبراً مقدَّماً، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهِرٍ ـ نحو: «زيد قامَ أبوهُ» ـ جاز التقديمُ، فتقول: «قامَ أَبوهُ زَيدٌ»، وقد تقدَّم ذِكرُ الخلاف في ذلك[2]، وكذلك يجوزُ التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو: «الزَّيدانِ قاما» فيجوز أن تُقَدِّم الخبرَ فتقول: «قاما الزَّيدانِ» ويكونُ «الزيدانِ» مبتدأ مؤخراً، و «قاما» خبراً مقدماً، ومَنَعَ ذلك قومٌ.

وإذا عرفْتَ هذا، فقولُ المصنِّفِ: «كذا إذا ما الفعلُ كانَ الخَبَرا» يقتضي [وجوبَ] تأخيرِ الخبرِ الفِعْليِّ مُطْلقاً، وليسَ كذلك، بل إنَّما يجبُ تأخيرُه إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدَّم.

الثالث: أنْ يكونَ الخبر محصوراً بإنَّما، نحو: «إنَّما زَيد قائم» أو بإلا، نحو: «ما زَيدٌ إلا قائِم» وهو المراد بقوله: «أو قُصِدَ استعماله منحصرا»، فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالَين، وقد جاء التقديمُ مع «إلَّا» شذوذاً كقول الشاعر: [الطويل]

ش٥٢ ـ فَيا رَبِّ هَلْ إلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى ... عَـلَـيْـهِـمْ وَهَـلْ إلَّا عَـلَـيْـكَ الـمُـعَـوَّلُ[3]

= عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صحَّ أن يكون غرض المتكلِّم معينًا للمبتدأ، صحَّ الاستشهاد ببيت الشاهد.

ومثل بيت الشاهد قول الكُميت بن زيد الأسدي:

كَـلَامُ الـنَّـبِـيِّـيـنَ الـهُـدَاةِ كَـلَامُـنَـا ... وَأفـعـالَ أهـلِ الـجَـاهِـلـيَّـةِ نَـفـعَـلُ

فإنَّ الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

(٢) يريد خلاف البصريين والكوفيين، حيث جوَّز البصريون التقديم ومنعه الكوفيون (واقرأ الهامشة رقم٢ في ص٢١٨).

(٣) البيت للكُمَيت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدَّم، العالِم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمَّى الهاشميات قالها في مدح =

[الأصل: «وهَلِ المُعَوَّلُ إلا عليكَ» فَقَدَّمَ الخبر.

الرابع: أن يكون خبرًا لمبتدأ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء، نحو: «لَزَيْدٌ قائِمٌ» وهو المشار إليه بقوله: «أو كان مُسنَداً لذي لام ابتدا»] فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على اللَّامِ، فلا

= بني هاشم، وأولها قوله:

أَلَا هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ   وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ

اللغة: «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعًا، ولا يقال: عمى، إلا على ذلك، ويقال لمن ضلَّ عنه وجه الصواب: هو أعمى وعم، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو في الأصل مَنْ ولَّاك قَفَاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعوَّل» تقول: عوَّلت على فلان؛ إذا جعلته سندَك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلَّها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: «**يا رب**» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «**هل**» حرف استفهام إنكاري دال على النفي «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**بك**» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدم «**النصر**» مبتدأ مؤخر «**يرتجى**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقًا بقوله: يرتجى، وجملة يُرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «**عليهم**» جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر، ولكن الصناعة تأباه؛ لما يلزمُ عليه من الفَصْل بين العامِلِ ومعموله بأجنبي، لهذا يجعلُ متعلِّقًا بيُرتجى «**وهل**» حرف استفهام تضمَّن معنى النفي «**إلَّا**» أداة استثناء مُلْغاة «**عليك**» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم «**المعوَّل**» مبتدأ مؤخَّر.

الشاهد فيه: قوله: «بك النصر» و«عليك المعول» حيثُ قدَّم الخبر المحصور بإلَّا في الموضعين شُذوذًا، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا يتم إلا على اعتبار أنَّ الجار والمجرور خبرٌ مقدَّم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها، وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهًا آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهًا آخر سقط الاستدلال به.

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقًا ـ كما ذكره الشارح ـ هو رأي جماعة النحاة؛ فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداةُ القَصْرِ هي «إنما» لم يَسُغْ تقديمُ الخبر إذا كان مقصورًا عليه، وإنْ كانت أداةُ القَصْرِ «إلَّا» فإن قدمت الخبر وقدمتَ معه «إلا» كما في هذه العبارة، صحَّ التقديمُ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلا» معه يبيِّن المرادَ.

وأنت لو جعلت الخبر في صدر البيت هو جملة «يرتجى» وجعلت الجارَّ والمجرور متعلقًا به، كان في هذه العبارة تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وهم يستدلُّون بتقديم المعمول على جواز تقدُّم العامل.

تقولُ: «قائمٌ لزَيْدٌ» لأنَّ لام الابتداءِ لها صَدْرُ الكلامِ، وقد جاءَ التقديمُ شذوذاً، كقول الشاعر: [الكامل]

ش٥٣ ـ خالي لأنْتَ وَمَنْ جَريرٌ خالُهُ ... يَــنَــلِ الــعَــلَاءَ وَيَــكْــرُمِ الأخْــوالَا[1]

---

(١) البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها.

اللغة: «جرير» يُروى في مكانه: «تميم» ويُروى أيضًا: عويف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدودًا: الشَّرفُ والرِّفعة، وقيل: هو مصدر: عَلِيَ في المكان يَعْلَى، على وَزْنِ رَضِيَ يَرْضَى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو علوًّا، مثل: سما يسمو سموًّا.

الإعراب: «**خالي لأنت**» يجوزُ فيه إعرابان: أحدهما: أنْ يكونَ «**خال**» مبتدأ، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء، و«**أنت**» خبر المبتدأ، وفيه ـ على هذا الوجه من الإعراب ـ شذوذ من حيث دخولُ اللام على الخبر، مع أنها خاصَّة بالدخول على المبتدأ. وثانيهما: أن يكون «خالي» خبرًا مقدمًا، و«لأنت» مبتدأ مؤخّرًا. وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذًّا من الجهة التي ذكرناها أولاً، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبيِّنه عندَ الكلام على الاستشهاد «**ومن**» الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ «**جرير**» مبتدأ «**خاله**» خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبرِه لا محل لها صلة الموصول «**ينل**» فعل مضارع جُزم تشبيهًا للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، يعود إلى من «**العلاء**» مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» «**ويكرم**» الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على «ينل»، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «من» «**الأخوالا**» قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكونَ يكرم مضارع أكرم مبنيًّا للمجهول، والأوْلى أنْ يكون قوله: «يكرم» مضارع كرم، ويكون قوله: «الأخوالا» تمييزًا: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوِّزون دخول «أل» المعرِّفة على التمييز، وإما على أن تكون «أل» زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

... وَطِبتَ النَّفسَ يا قَيسُ عن عَمرِو

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة:

الأول: في قوله: «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقْه ناصبٌ ولا جازم، وقد كان من حقِّه أنْ يجيءَ به الشاعر مرفوعًا فيقول: «ينالُ العَلاء» ولكنَّه جاء به مجزومًا؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها في «لم يخف» ونحوه، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط، كما شبهه الشاعر به حيث يقول:

كَذَاكَ الَّذِي يَبغِي عَلَى النَّاسِ ظالماً ... تُصِبهُ عَلى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

وليس لك أن تزعم أن «مَنْ» في قوله: «من جرير خاله» شرطية؛ فلذلك جزم المضارع في جوابها؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة «جرير خاله» شرطاً، وهو غير جائز عند أحد من النحاة؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر ـ مع ذلك ـ شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي). =

فـ«لأَنْتَ» مبتدأ [مؤخَّر] و «خالي» خَبَرٌ مُقدَّم.

الخامس: أن يكون المبتدأ لهُ صَدْرُ الكلام، كأسماء الاستفهام(1)، نحو: «مَنْ لي مُنْجِداً؟» فمن: مبتدأ، وَلي: خبرٌ، ومُنْجِداً: حال، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على «مَنْ»، فلا تقول: لي مَنْ [منجداً]؟

١٣٢ ـ وَنَحْوُ عِنْدي دِرْهَمٌ وَلي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فيهِ تَقدُّمُ الخَبَرْ(٢)

١٣٣ ـ كَذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ(٣)

= **والشاهد الثاني**: في قوله: «ويَكْرُمِ الأخوالا» فإنه تمييز على ما اخترناه، وقد جاء به معرفة، وهذا يدلُّ للكوفيين الذين يرون جواز مجيءِ التميِيز معرفة، والبصريون يقولون: أل في هذا زائدةٌ لا معرِّفة.

والشاهد الثالث ـ وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا ـ في قوله: «خالي لأنت» حيث قدم الخبر ـ مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ـ شذوذًا.

وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب. **والثاني**: أنه أراد: «لخالي أنت» فأخَّر اللَّام إلى الخبر ضرورة. **والثالث**: أنْ يكونَ أصلُ الكلام: «خالي لهو أنت» فخالي: مبتدأ أول، والضمير مبتدأ ثان، وأنت: خبر الثاني، فحذف الضمير، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها.

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

(1) وأسماء الشرط، و«كم الخبرية»، و«ما» التعجُّبيّة، أو المضافُ إلى ما له صدارة الكلام كقولك: ابنُ مَنْ هذا؟

(٢) «ونحو» مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولي» الواو عاطفة، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول: خبر المبتدأ الذي هو قوله: «نحو» في أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله: «ملتزم» وتقدم مضاف، و«الخبر» مضاف إليه.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كهذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماض «عليه» جار ومجرور متعلق بعاد «مضمر» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً، وما اسم موصول «به، عنه» متعلقان بيخبر الآتي «مبيناً» حال من المجرور في «به»، «يخبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» وجملة «عاد عليه مضمر» في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرط إذا، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت: يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً ـ أي مفسراً ـ لذلك الضمير.

قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِنْ مُبْتَدأً وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

١٣٤ ـ كَذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْديرا   كَـأَيْـنَ مَـنْ عَـلِـمْـتُـهُ نَـصِـيـرا[١]

١٣٥ ـ وَخَبَرَ المَحْصورِ قَدِّم أَبَدا   كَـ«ما لَـنـا إلَّا اتِّبـاعُ أَحْـمَـدا»[٢]

أشارَ في هذه الأبياتِ إلى القِسْمِ الثالث، وهو وُجوب تقديم الخَبَرِ، فذكر أنَّه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أنْ يكونَ المبتدأُ نكِرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الخَبَرِ، والخبرُ ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور[3]، نحو: «عندَكَ رَجُلٌ، وفي الدَّارِ امرأةٌ»، فيجبُ تقديم الخبر هنا، فلا تقولُ: «رَجُلٌ عِنْدَكَ»، ولا: «امْرَأَةٌ في الدَّارِ»، **وأجمع النُّحاةُ والعرب على مَنْع ذلك**[4]، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحوُ عِنْدي دِرْهَمٌ وَلي وَطَرْ. . . . البيت»، فإنْ كانَ للنَّكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرانِ[5]، نحو: «رَجُلٌ ظَريف عِنْدي»، و«عِنْدي رَجُل ظَريف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأُ على ضمير يعود على شيءٍ في الخبر، نحو: «في الدَّارِ صاحِبُها» فصاحبها مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: «صاحبُها في الدَّارِ»، لئلا يعودَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

---

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديرا» مفعول به ليستوجب، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «كأين» الكاف جارة لقول محذوف، أي: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيراً» مفعول ثان لعلم، والجملة لا محل لها صلة.

(٢) «وخبر» مفعول مقدم لـ«قدِّم» الآتي، وخبر مضاف و«المحصور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية متعلق بقدم «كما» الكاف جارة لقول محذوف، «ما» نافية «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء ملغاة «اتباع» مبتدأ مؤخر، واتباع مضاف و«أحمدا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

(3) بشرط الإفادة كما تقدَّم.

(4) لأنه لو قُدِّم مثلُ هذا المبتدأ أو أُخِّر مثلُ هذا الخبر، لاحتيج إلى مسوِّغٍ للابتداء بالنكرة.

(5) والأصلُ تقديم المبتدأ.

وهذا مرادُ المصنِّف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ. . . . البيت» أي: كذلك يجبُ تقديمُ الخَبَرِ إذا عادَ علَيهِ مُضْمَرٌ مما يخبرُ بالخَبَرِ عنه، وهو المبتدأ، فكأَنَّه قال: يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ من المبتدأ، وهذه عبارةُ ابنِ عُصفور في بعضِ كُتبِه، وليستْ بصحيحةٍ، لأنَّ الضميرَ في قولك: «في الدَّارِ صاحِبُها» إنما هو عائد على جُزءٍ من الخبرِ، لا على الخَبرِ، فينبغي أنْ تقدِّرَ مضافاً محذوفاً في قول المصنف: «عاد عليه» التقدير: «كذا إذا عادَ على مُلَابِسِهِ» ثم حُذِفَ المضافُ ـ الذي هو مُلَابس ـ وأُقيم المضافُ إليه ـ وهو الهاء ـ مُقامَه، فصار اللفظ: «كذا إذا عاد عليه». ومثل قولك: «في الدار صاحِبُها» قولُهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً» وقولُه: [الطويل]

ش٥٤ ـ أَهابُكِ إجْلَالاً وما بِكِ قُدْرَةٌ　　　عَلَيَّ وَلكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبيبُها[1]

---

(١) هذا البيت قد نسبَه قومٌ ـ منهم أبو عبيد البكري في شرحه على «الأمالي» (ص٤٠١) ـ لنصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون ـ ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه «سرح العيون» (ص١٩١ بولاق) ـ إلى مجنون بني عامر من أبيات، أوَّلُها قوله:

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي　　　لِنَفْسِيَ لَيلَى ثُمَّ أنتَ حَسِيبُهَا

دَعَا المُحرِمُونَ اللهَ يَستَغفِرُونَهُ　　　بِمكَّةَ يومًا أنْ تُمَحَّى ذُنُوبُها

اللغة: «أهابُكِ» من الهَيْبَة، وهي المخافَةُ «إجْلالاً» إعظامًا لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافُك لا لاقتدارك عليَّ، ولكنْ إعظامًا لقَدْرِك؛ لأنَّ العين تمتلئ بمن تحبُّه فتحصلُ المهابةُ، وهو معنًى أكثرَ الشُّعراءُ منه، انظر إلى قولِ ابن الدُّمينة:

وإنِّي لأستَحيِيكِ حتّى كأنَّما　　　عَلَيَّ بِظَهرِ الغَيبِ منكِ رَقيبُ

الإعراب: «أهابك» أهاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به مبني على الكسر في محلِّ نصبٍ «إجلالاً» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدَّم «قدرة» مبتدأ مؤخَّر «عليَّ» جار ومجرور متعلِّق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدَّم، وملء مضاف، و«عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب: مبتدأ مؤخَّر، وحبيبُ مضاف، والضميرُ مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ملءُ عَيْنٍ حَبيبُها» فإنه قدَّم الخبر ـ وهو قوله: «مِلءُ عَيْنٍ» ـ على المبتدأ ـ وهو قوله: «حبيبُها» ـ لاتصال المبتدأ بضمير يعودُ على ملابس الخبرِ، وهو المضاف إليه، فلو قدَّمت المبتدأ ـ مع أنك تعلم أنَّ رتبةَ الخبرِ التأخير ـ لعاد الضميرُ الذي اتَّصلَ بالمبتدأ على متأخِّر لفظًا ورُتبةً، وذلك لا يجوزُ، لكنَّك بتقديمك الخبرَ قَدْ رَجَعْتَ الضميرَ على متقدِّم لفظًا وإنْ كانَتْ رتبتُه التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

فحبيبُها: مبتدأٌ، [مؤخَّر] ومِلءُ عَيْنٍ: خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يجوزُ تأخيرُه؛ لأنَّ الضميرَ المتَّصلَ بالمبتدأ ـ وهو «ها» ـ عائد على «عَيْنٍ» وهو متصل بالخبر، فلو قلت: «حبيبُها مِلْءُ عَيْنٍ» عادَ الضَّميرُ على متأخِّرٍ لَفْظاً ورُتْبَةً.

وقَدْ جَرَى الخلافُ في جوازِ «ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً»[١] مع أنَّ الضميرَ فيه عائدٌ على متأخِّر لَفْظاً ورتبةً، ولم يَجْرِ خِلافٌ ـ فيما أعلمُ ـ في مَنْعِ «صاحِبُها في الدَّارِ» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهرٌ، فلْيُتأمَّل. والفَرْقُ [بينهما] أنَّ ما عادَ عليه الضميرُ وما اتَّصلَ به الضَّميرُ اشْتَركا في العاملِ في مَسْألةِ «ضَرَبَ غُلَامُهُ زيداً» بخلافِ مَسْألةِ «في الدَّارِ صاحِبُها» فإنَّ العاملَ فيما اتَّصل به الضَّميرُ وما عادَ علَيه الضَّميرُ مختلفٌ[٢].

الثالث: أنْ يكونَ الخبرُ لَهُ صَدْرُ الكلامِ[3]، وهو المُرادُ بقوله: «كذا إذا يستوجب التَّصديرا» نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ؟» فزيدٌ: مبتدأ [مؤخَّر]، وأين: خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يُؤَخَّرُ، فلا تقول: «زيدٌ أين؟»؛ لأنَّ الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلامِ، وكذلك: «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصيراً؟» فأين: خبرٌ مقدَّم، ومَنْ: مبتدأ مؤخَّر، و«عَلِمْتُه نَصيراً» صِلَة مَنْ.

---

(١) مثل ذلك المثال: كلُّ كلامٍ اتَّصلَ فيه ضمير بالفاعل المتقدِّم، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخِّر، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفية: «زانَ نَوْرُه الشَّجَرْ» برفع «نوره» على أنه فاعلُ «زان»، ونصب «الشجر» على أنه مفعوله، ونحو قول الشاعر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ عَن كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

ونحو قول الشاعر الآخر:

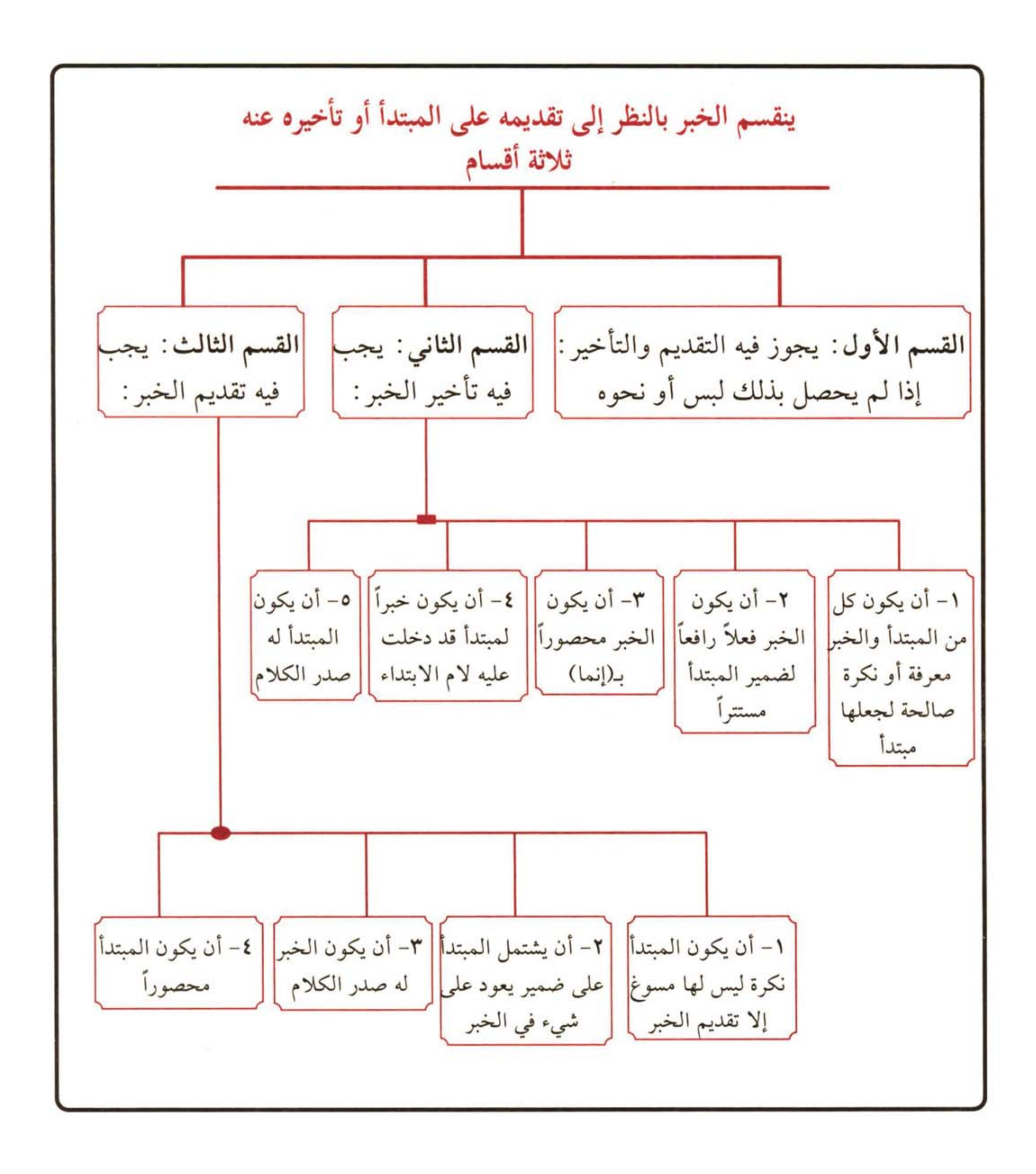
كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثْوابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ

وسيأتي بيانُ ذلك وإيضاحُه في باب الفاعل.

(٢) وأيضًا فإن المفعول قد تقدَّم على الفاعل كثيرًا في سعة الكلام، نحو: «ضربَ عَمرًا زيدٌ» حتى لَيُظَنُّ أنَّ رتبته قد صارت التقدم، بخلاف الخبر، فإنه ـ وإنْ تقدَّم على المبتدأ أحيانًا ـ لا يتصوَّر أحد أنَّ رتبته التقدُّم؛ لكونه حكمًا، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتَّة، وأيضًا فإنَّ الفاعلَ والفعل المتعدي جميعًا يُشعِران بالمفعول، فكان المفعول كالمتقدِّم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضميرٌ يعودُ على ملابسه، فإنَّ المبتدأ إنْ أشعرَ بالخبر، لم يُشعر بما يلابس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

(3) كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأدوات التعجُّب، و«كم» الخبرية.

الرابع: أن يكونَ المبتدأُ مَحْصوراً، نحو: «إنَّما في الدَّارِ زَيْدٌ، وما في الدَّارِ إلّا زَيْدٌ» ومثلُه: «ما لَنا إلَّا اتِّباعُ أَحْمَدَ».



١٣٦ ـ وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ كَما تَقولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُما»[١]
١٣٧ ـ وَفي جَوابِ «كَيْفَ زَيْدٌ» قُلْ «دَنِفْ»[2] فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إذْ عُرِفْ[٣]

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ: جوازاً، أو وجوباً، فَذَكَرَ في هذين البيتينِ الحَذْفَ جوازاً، فمثالُ حذفِ الخبرِ أنْ يقالَ: «مَنْ عندَكما؟» فتقول: «زَيدٌ» التقدير: «زيدٌ عندَنا» ومثلُه في رأيٍ: «خَرَجْتُ فَإذا السَّبُعُ» التقدير[٤]: «فإذا السبعُ حاضِرٌ» قال الشاعر: [المنسرح]

---

(١) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، و«زيد» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بتقول «من» اسم استفهام مبتدأ «عندكما» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام، وعند مضاف، والضمير الذي للمخاطب مضاف إليه، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها.

(2) دَنِفٌ: أي: مريض.

(٣) «وفي جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة «جواب» إليها «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «دنف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: زيد دنف «فزيد» الفاء للتعليل، زيد: مبتدأ «استغني» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغني، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «إذ» ظرف متعلق باستغني، أو حرف دال على التعليل «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه في الجواب، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٤) «إذا» في هذا المثال ونحوه تسمَّى «إذا الفُجائية» **وللعلماء فيها خلاف: أهي حرف أم ظرف؟** والذين قالوا: هي ظرف، اختلفوا: أهي ظرف زمان أم ظرف مكان؟ فمَنْ قالَ: هي ظرفٌ، جعلَها خبرًا مقدَّمًا، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخَّرًا، وكأن القائل قد قال ـ على تقدير أنها ظرف زمان ـ: خرجت ففي وقتِ خروجي الأسدُ، أو قال ـ على تقدير أنها ظرف مكان ـ: خرجت ففي مكان خروجي الأسد، ولا حذف على هذا الوجه بشِقَّيه، ومن قال: هي حرف، جعل الاسم المرفوع بعدَها مبتدأ خبرُه محذوفٌ، والتقدير: خرجت فإذا الأسدُ موجود، أو حاضر، أو نحو ذلك. وهذا الوجه هو الذي عناهُ الشارحُ بقوله: «في رأي».

ش٥٥ ـ نَحْنُ بِما عِنْدَنا وَأَنْتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[(١)]

التقدير: «نحنُ بما عندَنا راضونَ».

ومثالُ حذفِ المبتدأ أنْ يُقالَ: «كيفَ زَيْدٌ؟» فتقول: «صَحيحٌ» أيْ: «هو صحيحٌ».

وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بكلٍّ واحدٍ منْهُما فقلْتَ: «زيدٌ عندَنا، وهو صحيحٌ».

---

(١) هذا البيت نسبه ابنُ هشام اللَّخمي وابنُ بَرِّي إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري، ونسبه غيرهما ـ ومنهم العباسي في «معاهد التنصيص» (ص٩٩ بولاق) ـ إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له أولها قوله:

رَدَّ الخَلِيطُ الجِمالَ فانصَرَفُوا مَاذَا عَلَيهم لَو أَنَّهُمْ وَقَفُوا

وقيس بن الخطيم ـ بالخاء المعجمة ـ هو صاحب القصيدة التي أوَّلها قوله:

أَتَعرِفُ رَسْمًا كَاطِّرادِ المَذَاهِبِ لِعَمرةَ وَحشًا غَيرَ مَوقِفِ رَاكِبِ

اللغة: «الرأي» أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه: آراء، مثل: سيف وأسياف، وثوب وأثواب، وقد نقلوا العين قبل الفاء، فقالوا: آراء، كما قالوا في جمع بئر: آبار، وفي جمع ريم: آرام، ووزن آراء وآبار وآرام: أعفال.

الإعراب: «**نحن**» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف دلَّ عليه ما بعده، والتقدير: نحن راضون «**بما**» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «**عندنا**» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء، وعند مضاف، والضمير مضاف إليه «**وأنت**» مبتدأ «**بما**» جار ومجرور متعلق بقوله: «راض» الآتي «**عندك**» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء، وعند مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**راض**» خبر المبتدأ الذي هو «أنت» و«**الرأي مختلف**» مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر ـ احترازًا عن العبث وقصدًا للاختصار مع ضيق المقام ـ من قوله: «نحن بما عندنا» والذي جعل حذفَه سائغًا سهلاً دلالةُ خبر المبتدأ الثاني عليه.

واعلم أولاً: أنَّ الحذفَ من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

واعلم ثانيًا: أنَّ بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريًا على الأصل المذكور؛ فزعم أنَّ «راض» في الشطر الثاني من البيت ليس خبرًا عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذي في أول البيت، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلِّم المعظِّم نفسه، وهذا كلام غير سديد؛ لأن نحن ـ وإنْ كانت كما زعم المتمحِّل للمتكلِّم المعظِّم لنفسه، فمعناها حينئذ مفرد ـ تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها؛ فيخبر عنها بالجمع، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] وما أشبهه.

ومثلهُ قولُه تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: «مَنْ عَمِلَ صالحاً فعَمَلُه لِنَفْسِه، ومَنْ أساءَ فإساءتُهُ علَيها».

قيل: وقد يحذفُ الجزآن ـ أعني المبتدأ والخَبرَ ـ للدَّلالة علَيهما، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾ [الطلاق: ٤] أي: «فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر» فحذفَ المبتدأ والخبرَ ـ وهو «فعدَّتهن ثلاثة أشهر» ـ لدلالة ما قبلَه عليه، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقعَ مفردٍ. والظاهرُ أنَّ المحذوفَ مفردٌ، والتقدير: «واللائي لم يَحِضْنَ كذلك» وقوله: «واللائي لَمْ يَحِضْنَ» معطوف على «واللّائي يَئِسنَ»[(1)] والأوْلى أنْ يُمَثّلَ بنحو قولك: «نَعَمْ» في جواب: «أزيد قائم؟» إذ التقدير: «نَعَمْ زيد قائم».

١٣٨ ـ وَبَعْدَ لَوْلَا غالِباً حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ وَفي نَصِّ يمينٍ ذا اسْتَقَرْ[(٢)]

١٣٩ ـ وَبَعْدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهومَ مَعْ كَمِثْلِ «كُلُّ صانِعٍ وَما صَنَعْ»[(٣)]

---

(1) هذا رأيٌ ثالث في توجيه الآية، فافطَنْ. وبيانُه: أن «فعدتهن» خبرٌ للمبتدأ «واللائي يئسن» وما عُطِفَ عليه، فليس ثمةَ حذفٌ إذاً.

(٢) «بعد» ظرف متعلق بقوله: حتم، الآتي، وبعد مضاف، و«لولا» مضاف إليه، مقصود لفظه «غالباً» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفي نص» الواو عاطفة، في نص: جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، ونص مضاف، و«يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة، مبتدأ «استقر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين، أي: إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصًّا، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة.

(٣) «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف، و«واو» مضاف إليه «عينت» عين: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى واو، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين، ومفهوم مضاف، و«مع» مضاف إليه، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل، و«كل» مبتدأ، وكل مضاف، و«صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسميًّا معطوفاً على كل، ويجوز أن تكون حرفاً مصدريًّا هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً.

١٤٠ ـ وَقَبْلَ حالٍ لَا يَكُونُ خَبَرا عَنِ الَّذي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا(١)

١٤١ ـ كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسيئاً وَأَتَمْ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنوطاً بالحِكَمْ(٢)

حاصِلُ ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُه في أربعةِ مواضعَ:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلَا»، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لأتَيْتُكَ» التقدير: «لَوْلَا زَيْدٌ موجودٌ لأتيتك» واحتَرَزَ بقوله: «غالباً» عمَّا ورد ذِكْرُه فيه شذوذاً، كقوله: [البسيط]

ش٥٦ ـ لَوْلَا أَبوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقالِيدِ(٣)

---

(١) «وقبل» الواو عاطفة، وقبل: ظرف متعلق باستقر في البيت الأول، وقبل مضاف، و«حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر كان، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف، والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمرا» أضمر: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر، والألف للإطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محلَّ لها صلة الذي.

(٢) «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف، ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال من فاعل كان المحذوف العائد على العبد، وخبر المبتدأ جملة محذوفة، والتقدير: إذا كان «أي وجد هو، أي العبد» مسيئاً «وأتم» الواو عاطفة، أتم: مبتدأ، وأتم مضاف، وتبيين من «تبييني» مضاف إليه، وتبيين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطاً» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله: منوطاً، والتقدير: أتم تبييني الحق إذا كان (أي وجد هو، أي: الحق) حال كونه منوطاً بالحكم.

(٣) البيت لأبي عطاء السندي ـ واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار ـ مولى بني أسد، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة ذلك في «الأغاني» (١٦/ ٨٤ بولاق)، وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الجُودِ نَعرِفُهُ وأنتَ أشْبَهُ خَلْقِ الله بالجُودِ

ويُروى صدر البيت: «لولا يزيد ولولا .... إلخ» ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنبُتُ العُودُ إلَّا في أرُومَتِهِ ولا يكُونُ الجَنَى إلَّا مِنَ العُودِ

اللغة: «مَعَدّ» هو أبو العرب، وهو معدّ بن عدنان، وكان سيبويه يقول: إنَّ الميم من أصل الكلمة؛ لقولهم: «تمعدد» بمعنى اتصل بمعدٍّ بنسب أو حِلْف أو جِوَار، أو بمعنى: قوي وكَمُل، قال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا تَمَعْدَدَا كَانَ جَزَائي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا

=

فـ«عمر» مبتدأ، و«قَبْلَه» خبرٌ.

وهذا الَّذي ذكره المصنِّفُ في هذا الكتابِ ـ مِنْ أنَّ الحَذْفَ بعدَ «لولا» واجبٌ إلَّا قليلاً ـ **هو طريقةٌ لبعض النَّحويين**[1].

= لقِلَّة تمفعل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك؛ وذهبوا إلى أنَّ الميم في معدٍّ زائدة، بدليل إدغام الدَّال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته، وانظر الجزء الثاني من كتابنا «دروس التصريف». «المقاليد»: هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفرده إقليد، على غير قياس، وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح.

المعنى: يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معدٍّ كلهم؛ لكفايتك وعِظَم قدرك، وإنما تأخَّر خضوعُهم لك لوجود أبيك ووجود جدِّك من قبل أبيك.

الإعراب: «**لولا**» حرف يدلُّ على امتناع الثاني لوجود الأول مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب «**أبوك**» أبو: مبتدأ، وأبو مضاف، والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبًا «**ولولا**» الواو عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود «**قبله**» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، وقبل مضاف، والضمير البارز مضاف إليه «**عمر**» مبتدأ مُؤخَّر «**ألقت**» ألقى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «**إليك**» جار ومجرور متعلق بألقت «**معد**» فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محلَّ لها جواب لولا «**بالمقاليد**» جار ومجرور متعلِّق بألقت.

الشاهد فيه: قوله: «ولولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ، وهو قوله: «قبله» مع كون ذلك المبتدأ واقعًا بعد لولا التي يجبُ حذفُ خبر المبتدأ الواقع بعدَها؛ لأنه قد عوِّض عنه بجملة الجواب، ولا يُجمعُ في الكلام بين العوض والمعوَّض عنه.

وفي البيت توجيه آخر: وهو أن «قبله» ظرف متعلِّق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله.

ومثله في كلِّ ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه:

وَلَولَا بَنُوهَا حَولَها لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإن «لولا» حرف امتناع لوجود، و«بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة؛ لكونه جمع مذكَّر سالمًا، والضمير البارز مضاف إليه، و«حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وحول مضاف، والضمير البارز مضاف إليه، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبي عطاء من أجله، ويجوز أن يكون «حول» متعلقًا بالخبر المحذوف على رأي الجمهور، وعلى ذلك لا يكون شاهدًا لما ذكره الشارح.

(1) ذكر المراديُّ أنه مذهب الرمّاني وابن الشجري والشَّلوبين. «توضيح المقاصد» ١/ ٤٨٧، و«شرح الأشموني» ١/ ٣٤٢.

والطريقة الثانية: أنَّ الحذفَ واجبٌ دائماً[1][2]، وأن ما وردَ من ذلكَ بغير حَذْفٍ في الظاهر مُؤَوَّل.

والطريقة الثالثة[3]: أنَّ الخبر إما أن يكون كَوْناً مُطْلقاً، أو كوناً مُقَيَّداً[4]، فإن كان كوناً مُطْلقاً وجَبَ حَذْفُه، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَكانَ كَذا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كَوْناً مُقَيَّداً، فإمَّا أنْ يدلَّ عليه دليلٌ، أوْ لا، فإن لم يدلَّ عليه دليلٌ وجَبَ ذِكْرُه، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَيَّ ما أتيتُ»[5] وإنْ دلَّ عليه [دليلٌ] جازَ إثباتُه وَحَذْفُه، نحو أن يقال: هَلْ زَيْدٌ

---

(1) **ههنا شيئان نحبُّ أن ننبهك إليهما:**

الأول: أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التي ذكرها الشارح هي طريقة جمهور النحاة، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى، أن أهل الطريقة الأولى يقولون: إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل، وليس شاذًا، وذلك بخلاف طريقة الجمهور، فإن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» إن كان صادرًا عمن لا يستشهد بكلامه ـ كما في بيت المعري الآتي ـ فهو لحن، وإن كان صادرًا عمَّن يُستشهد بكلامه، فإن أمكن تأويله ـ كالشاهد (٥٦) وما أنشدناه معه ـ فهو مؤول، وإنْ لم يمكن تأويله، فهو شاذٌ، ولا شكَّ أنَّ القليل غيرُ الشاذِّ.

والأمر الثاني: أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله مَنْ عداه من الشروح، فإنهم جميعًا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وهو الذي أشرنا إليه عند إعراب البيت، وتلخيصه: أن تحمل قوله: «غالبًا» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام، وهو أغلب الأمر فيها، وإما أن يليها كون خاص، وهو قليل، ثم تحمل قوله: «حتم» على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونًا عامًّا، وهو الغالب، فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو ـ كما ذكرنا ـ الطريقة الثالثة، فتدبر.

(2) وذلك بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مُطلَقاً، وحاصلُ مذهبهم منعُ الإخبار بالخاصّ بعد «لولا»، وهو مذهب الجمهور. «توضيح المقاصد» ١/ ٤٨٧، و«شرح الأشموني» ١/ ٣٤٢، «أوضح المسالك» ١/ ٢١٨.

(3) وهي ما ذهب إليه ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٢١٧.

(4) الكونُ المطلَق هو الدالّ على مطلق الوجود، دون صفةٍ زائدة، والكون المقيّد هو الدال على الوجود مقيّداً بصفة زائدةٍ عليه.

(5) وعليه حديثُ النبيّ ﷺ: «**يا عائشة، لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفرٍ لنقضتُ الكعبة فجعلتُ لها بابين، بابٌ يدخل الناس، وباب يخرجون منه**» أخرجه البخاري (١٢٦) بهذا اللفظ.

وتكلف الجمهور تأويله، بل قالوا: إنه رُوي بالمعنى!.

ولقد أحسن الصبّان في الردّ على هذا الزعم بقوله: ورُدَّ بأنه يؤدّي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث، أو غالبها، على أنه إنما يتمّ لو لم يكن رواة الحديث عرباً، أما إذا كانوا عرباً ـ وهو الظاهر ـ فلا؛ لقيام الحجة بلسانهم ا.هـ. «حاشية الصبان» ١/ ٣٤٢.

مُحْسِنٌ إليك؟ فتقول: «لولا زيدٌ لَهَلكْتُ» أي: «لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ»، فإنْ شِئْتَ حذفْتَ الخبرَ، وإنْ شِئْتَ أثبتَّه، ومنه قولُ أبي العَلاء المَعَرِّيِّ: [الوافر]

ش٥٧ ـ يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا[1]

---

(١) البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يُحتجُّ بشعره على قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والاستشهاد به.

اللغة: «يذيب» من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوِه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عَضْب» هو السيف القاطع «الغمد» قِرابُ السَّيف وجَفْنُه.

الإعراب: «**يذيب**» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «**الرعب**» فاعل يذيب «**منه**» جار ومجرور متعلق بقوله: يذيب «**كل**» مفعول به ليذيب، وكلُّ مضاف، و«**عَضب**» مضاف إليه «**فلولا**» حرف امتناع لوجود «**الغمد**» مبتدأ «**يمسكه**» يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء ـ التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف ـ مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد «**لسالا**» اللام واقعة في جواب «**لولا**» وسال: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محلَّ لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به: في قوله: «فلولا الغمدُ يمسكه» حيثُ ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وهو جملة «يمسك» وفاعله ومفعوله، لأن ذلك الخبر كون خاص قد دلَّ عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوزُ ذكرُه كما يجوزُ حذْفُه إذا كان كونًا خاصًا، وقد دلَّ عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارحُ العلَّامةُ، والجمهورُ على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يكونُ إلَّا كونًا عامًّا، وحينئذ لا يقال: إما أن يدلَّ عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحنٌ؛ لذكر الخبر بعد لولا ومجيئه به كونًا خاصًا.

وفي البيت توجيه آخر يصحُّ به على مذهب الجمهور، وهو أن يكون قوله: «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، وأصلُه: «أنْ يمسكه» فلمَّا حذف «أن» ارتفع الفعلُ؛ كقولهم: «تسمعُ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تَراه» فيمَنْ رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أنَّ النحاة اختلفوا، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونًا خاصًا أو لا؟

فقال الجمهور: لا يكونُ كونًا خاصًا البتة، بل يجب كونه كونًا عامًّا، ويجبُ مع ذلك حذفُه، فإن جاء الخبرُ بعدَ لولا كونًا خاصًا في كلام ما، فهو لحن أو مؤول. وقال غيرهم: يجوزُ أن يكون الخبرُ بعد لولا كونًا خاصًا، لكن الأكثر أن يكون كونًا عامًّا، فإن كان الخبرُ كونًا عامًّا، وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصًا، فإن لم يدلَّ عليه دليلٌ، وجبَ ذكرُه، وإنْ دلَّ عليه دليل، جاز ذكره وجاز حذفه. =

وقد اختار المصنِّفُ هذه الطريقَةَ في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني: أنْ يكونَ المبتدأُ نَصًّا في اليمين[١]، نحو: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» التقدير: «لَعَمْرُكَ قَسَمي» فعمرُكَ: مبتدأ، وقَسَمي: خبرُه، ولا يجوزُ التصريحُ به.

قيل: ومثلُه: «يَمينُ الله لأفْعَلَنَّ» التقدير: «يَمينُ الله قَسَمي» وهذا لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ المحذوفُ فيه خبراً[٢]، لجوازِ كونِه مبتدأً، والتقديرُ: «قَسَمي يَمينُ الله» بخلاف «لَعَمْرُكَ» فإنَّ المحذوفَ معَهُ يتعيَّنُ أنْ يكونَ خبراً، لأنَّ لامَ الابتداءِ قَدْ دخلَتْ عليه، وحَقُّها الدخولُ على المبتدأ.

فإنْ لم يكُنِ المبتدأُ نَصًّا في اليمين، لَمْ يجبْ حَذْفُ الخَبَرِ، نحو: «عَهْدُ الله لأفْعَلَنَّ» التقدير: «عَهْدُ الله عَلَيَّ» فَعَهْدُ الله: مبتدأٌ، وعَلَيَّ: خبرُه، ولَكَ إثباتُه وحَذْفُه.

= فَلِخَبَرِ المبتدأ الواقع بعد لولا حالةٌ واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثةُ أحوال عند غيرهم وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين. وقد قدَّمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا؛ لأنَّه صرَّح باختياره في غير هذا الكتاب، وقد ذكر الشارحُ نفسُه أنَّ هذا هو اختيارُ المصنف.

(١) المرادُ بكون المبتدأ نصًّا في اليمين أنْ يغلبَ استعمالُه فيه حتَّى لا يُستعمل في غيره إلَّا مع قرينة، ومقابل هذا ما ليس نصًّا في اليمين ـ وهو الذي يكثرُ استعمالُه في غير القَسَمِ حتى لا يفهم منه القسمُ إلا بقرينة ذكرِ المُقْسَمِ عليه، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله في غير القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١] وقولِهم: عهد الله يجب الوفاء به، ويُفهم منه القَسَمُ إذا قلت: عهدُ الله لأفعلن كذا؛ لِذكرِكَ المُقْسَمَ عليه.

(٢) إن كان من غَرَضِ الشارح الاعتراضُ على الذين ذَكَروا هذا المثالَ لحذفِ الخبر وجوباً لكون المبتدأ نصًّا في اليمين، فلا محلَّ لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أنْ يكونَ المحذوفُ هو المبتدأ، وذلك من وجهين: أولهما: أنَّ المثالَ يكفي فيه صحَّة الاحتمال الذي جيءَ به من أجله، ولم يقل أحدٌ: إنه يجب أن يتعيَّنَ فيه الوجهُ الذي جيء به له، فإن ذلك خاص بالدليل، فإن الدليل هو الذي يجبُ فيه ألا يحتمل وجهًا آخر، وشتَّان ما بين المثال والدليل.

وثانيهما: أنَّ الغرض من كلامهم أنا إنْ جعلنا هذا المذكورَ مبتدأً كانَ خبرُه محذوفًا وجوبًا، أما حذفه؛ فَلِكَونِ ذلك المبتدأ نصًّا في اليمين، وأما الوجوب؛ فلأن جواب اليمين عِوَضٌ عنه، ولا يُجمعُ بين العِوَضِ والمعوَّض منه.

الموضع الثالث: أنْ يقعَ بعدَ المبتدأ واوٌ هي نَصٌّ في المعيَّة[1]، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» فكلٌّ: مبتدأ، وقوله: «وضَيْعَتُه» معطوفٌ على «كلٌّ»، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه مُقْتَرِنانِ، ويُقَدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المعيَّةِ.

وقيل: لا يحتاجُ إلى تقدير الخبر، لأن معنى «كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ» كلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِه، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاجُ إلى تقديرِ خبرٍ، واختار هذا المذهَبَ ابنُ عُصْفورٍ في «شَرْح الإيضاحِ»[2].

فإنْ لم تكنِ الواو نَصًّا في المعيَّة، لم يُحذَفِ الخبرُ وُجوباً[3]، نحو: «زيدٌ وعمرٌو قائمان».

الموضع الرابع: أنْ يكونَ المبتدأُ مَصْدَراً[4]، وبعدَه حالٌ سَدَّ[ت] مَسَدَّ الخبرِ، وهي لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً، فيُحذَفُ الخبرُ وجوباً لسدِّ الحال مَسَدَّهُ، وذلك نحو: «ضَرْبي العَبْدَ مُسيئاً» فضربي: مبتدأ، والعبدَ: معمولٌ له، ومسيئاً: حال سَدَّ[تْ] مَسَدَّ الخبر، والخبَرُ محذوف وجوباً، والتقديرُ: «ضربي العَبْدَ إذا كانَ مسيئاً» إذا أردْتَ الاستقبالَ، وإنْ أردْتَ المُضيَّ فالتقدير: «ضَرْبي العَبْدَ إذْ كان مُسيئاً» فمسيئاً: حالٌ من الضَّميرِ المستَترِ في «كان» المفسَّر بالعبد [و«إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الخَبَرِ].

ونَبَّه المصنِّفُ بقوله: «وقبلَ حال» على أنَّ الخَبَر المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ كما تقدَّم تقريره.

واحترزَ بقوله: «لا يَكونُ خَبَراً» عن الحالِ التي تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ المذكورِ، نحو ما حَكَى الأخفش رحمه الله من قولهم: «زَيْدٌ قائماً» فزيدٌ: مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ،

---

(1) المراد بكونها نصّاً في المعية: أن يصحّ حذفُها ووضعُ «مع» مكانها دون تغيُّر المعنى، ويُنصَبُ بعدَها الاسمُ على أنه مفعولٌ معه.

والمعية: مشاركةُ ما قبلَ الواو لِما بعدَها في أمرٍ.

(2) ويُرَدُّ عليه بأن الواو حرفٌ وليست ظرفاً، فلا يصلُحُ الإخبارُ بها.

وقد جعل ابن هشام هذا المذهب زعْمَ الكوفيين والأخفش.

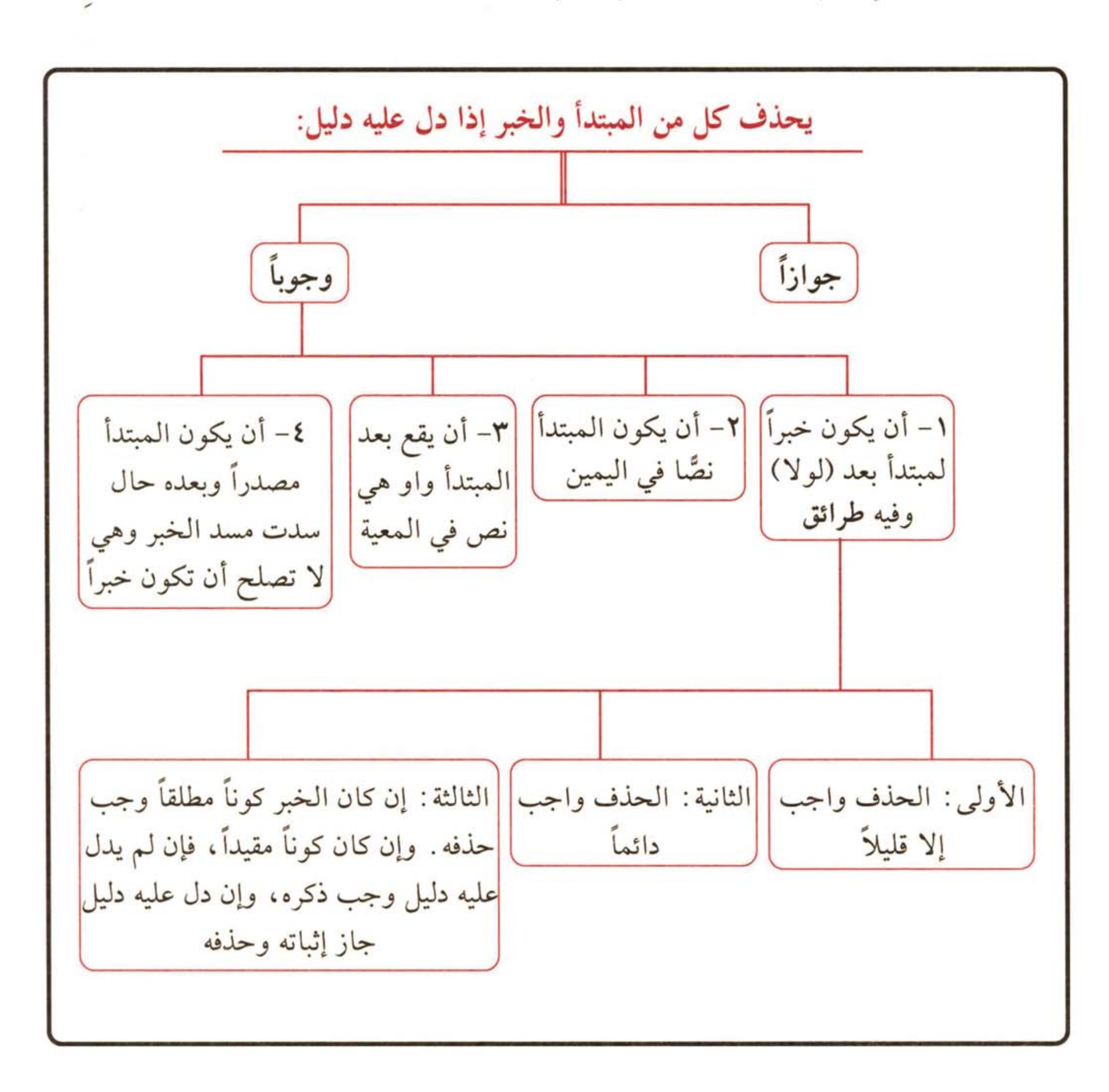
«أوضح المسالك» ١/ ٢٢٠، وكذا في «شرح الأشموني» ١/ ٣٤٤.

(3) بل إن دلَّ عليه دليلٌ جازَ حذفُه، وإلَّا وجبَ ذكرُه.

(4) مصدراً عاملاً في اسم مفسِّرٍ لضميرٍ ذي حالٍ لا يصحُّ كونُها خبراً عنه.

والتقدير: «ثَبَتَ قائماً» وهذه الحالُ تصلحُ أنْ تكونَ خبراً، فتقول: «زيد قائم» فلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحَذْفِ، بخلاف «ضَرْبي العَبْدَ مُسيئاً» فإنَّ الحالَ فيه لا تصلُحُ أنْ تكونَ خبراً عنِ المبتدأ الذي قبلَها، فلا تقول: «ضَرْبي العَبْدَ مُسيءٌ» لأنَّ الضربَ لا يوصَفُ بأنَّه مُسيءٌ.

والمضاف إلى هذا المصدر حُكْمُه كحُكْمِ المصْدَرِ، نحو: «أتمُّ تبييني الحَقَّ مَنوطاً بالحِكَمِ» فأتَمُّ: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحقَّ: مفعولٌ لتبييني، ومنوطاً: حال سَدَّ[ت] مَسَدَّ خَبَرِ «أتمُّ»، والتقدير: «أتمُّ تَبْييني الحَقَّ إذا كان ـ أو إذْ كان ـ مَنوطاً بالحِكَمِ».



ولم يذْكُرِ المصنِّفُ المواضعَ الَّتي يُحْذَفُ فيها المبتدأُ وُجوباً، وقَدْ عَدَّهَا في غيرِ هذا الكتاب أربعةً[١]:

الأول: النَّعْتُ المقطوعُ إلى الرَّفعِ: في مَدْحٍ، نحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَريمُ» أو ذَمٍّ، نحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَبيثُ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكينُ» فالمبتدأ محذوفٌ في هذه المُثُل ونحوِها وجوباً، والتقدير: «هو الكريم، وهو الخَبيثُ، وهو المِسْكينُ»[2].

الموضع الثاني: أن يكونَ الخَبَرُ مَخْصوصَ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ» نحوُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ،

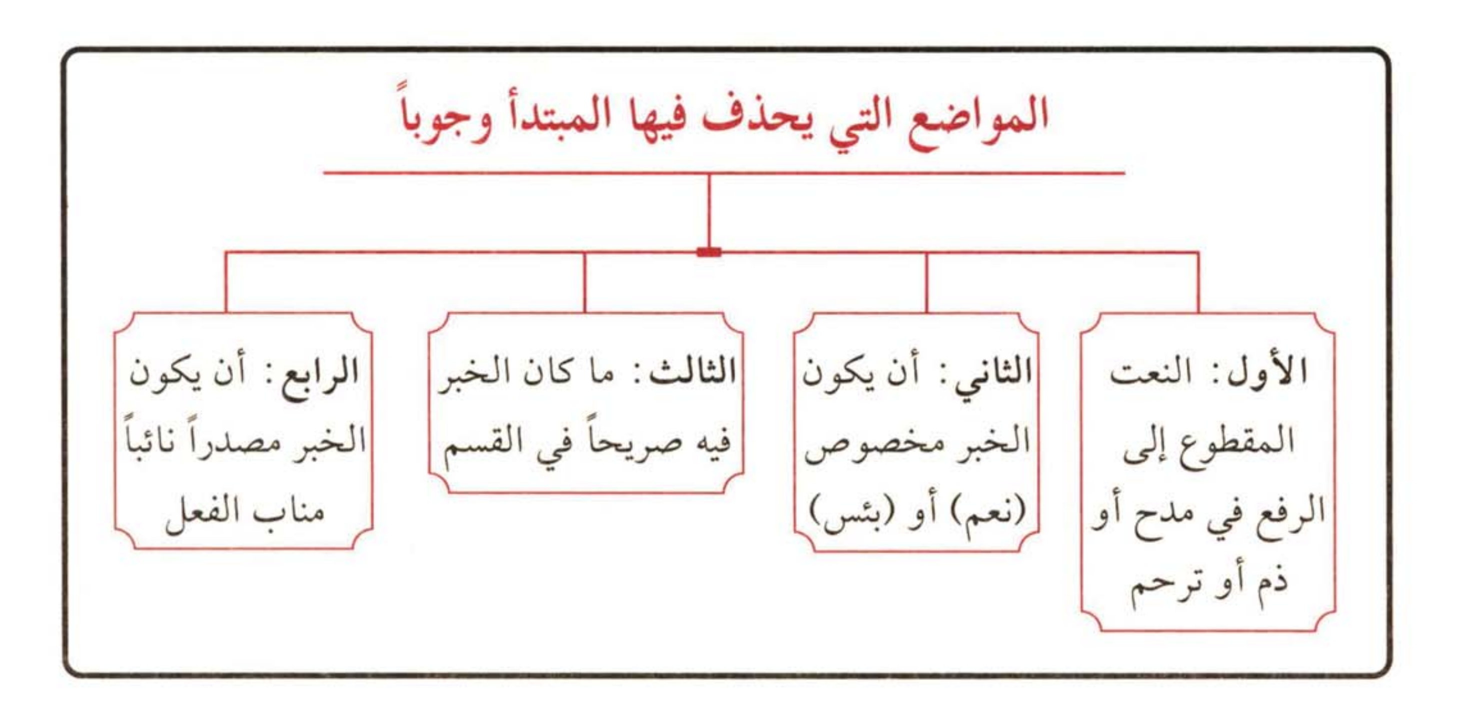
(١) بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حَذْفُ المبتدأ:
(**الأول**): مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيَّما» سواء كان هذا الاسمُ المرفوع بعدَها نكرةً، كما في قول امرئ القَيْس بن حُجْرٍ الكنديِّ الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص١٦٦)، وهو:
أَلَا رُبَّ يَـومٍ صَـالِـحٍ لَـكَ مِـنـهُـمَـا ... وَلَا سِـيَّـمَـا يَـومٌ بِـدَارَةِ جُـلْـجُـلِ
أم كان معرفة، كما في قولك: أُحِبُّ النابهين لاسيَّما عليٌّ، فإنَّ هذا الاسمَ المرفوعَ خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: ولا مثل الذي هو يومٌ بدارة جُلْجُل، ولا مِثْلَ الذي هو عليٌّ، وليس يخفى عليك أنَّ هذا إنَّما يجري على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيَّما» فأما على جرِّه أو نصبه فلا.
(**الثاني**): بعد المصدر النائب عن فعله الذي بيِّن فاعله أو مفعوله بحرف جرٍّ، فمثال ما بيَّن حرفُ الجرِّ فاعل المصدر قولك: سحقًا لك، وتعسًا لك، وبُؤْسًا لك، التقدير: سحقت وتعست وبؤست، هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلِّقًا بالمصدر لأنَّ التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله، ومثال ما بين حرف الجرِّ المفعولَ قولك: سَقيًا لك، ورعيًا لك، والتقدير: اسقِ اللهمَّ سقيًا، وارع اللهمَّ رعيًا، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلاً، فلك: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، ولم يجعل الجار والمجرور متعلِّقًا بالمصدر في هذا؛ لئلا يلزمَ عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائبًا عن فعل غير الأمر، أو كانت اللَّام جارَّةً لغير ضمير المخاطب، نحو: «شكرًا لك» أي: شكرتُ لك شكرًا، ونحو: «سقيًا لزيد» أي: اسقِ اللَّهم زيدًا، لم يمتنعْ جعلُ الجارِّ والمجرور متعلِّقًا بالمصدر، ويصيرُ الكلام جملةً واحدةً حينئذٍ، والتزمُوا حذفَ المبتدأ في هذا الموضع أيضًا ليتَّصلَ العامل بمعموله.

(2) ويمكن أن يكون النعت المقطوع كذلك منصوباً بفعلٍ مقدّر محذوف. والتقدير: أمدح، أو أذمّ، أو أترحَّم.
تقول: مررتُ بزيدٍ الكريمَ، أي: أمدَحُ الكريم.
وقال الصبان في «حاشيته» ١/ ٣٤٩: إذا كان النعتُ للتخصيص والإيضاح، فإنه يجوز ذكرُ المبتدأ وحذفُهُ؛ كما في «التصريح» وغيره.

وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو» فزيدٌ وعمرٌو: خَبَرانِ لمبتدأ محذوفٍ وجوباً[1]، والتقدير: «هو زَيْدٌ» أي: الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْرٌو» أي المذمومُ عَمْرٌو.

الموضع الثالث: ما حَكَى الفارسيُّ[2] من كلامهم: «في ذِمَّتي لأفْعَلَنَّ» ففي ذمَّتي: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ واجب الحَذْفِ، والتقدير: «في ذِمَّتي يَمينٌ» وكذلك ما أشْبَهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القَسَم.

الموضع الرابع: أنْ يكونَ الخبرُ مَصْدراً نائباً مَنابَ الفِعْلِ، نحو: «صَبْرٌ جَميلٌ» التقدير: «صَبْري صَبْرٌ جميلٌ» فصبري: مبتدأ، وصَبْرٌ جميلٌ: خبره، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأُ ـ الذي هو «صَبْري» ـ وجوباً[٣].



---

(1) ويمكن أن يكونا مبتدأين مؤخَّرين، والجملة قبلَ كلٍّ منهما خبرٌ.

(2) وحكاه ابن مالك في «الكافية» كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص١٠١.

(٣) وقد ورد من هذا قول الله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، وقول الشاعر:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وإقَامَتِي ... فِيكُمْ على تلكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ

وقولُ الراجز:

شَكَا إلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبتَلَى

لكن كون هذا مما حُذف فيه المبتدأ ليس بلازم، بل يجوز أن يكون مما حُذف فيه الخبر، وكون الحذف واجبًا ليس بلازم في البيت الأول أيضًا، فقد جوَّزوا أنْ يكون «عجب» مبتدأ و«لتلك» خبره.

١٤٢ ـ وَأَخْبَروا بِاثْنَيْنِ أَوْ بأَكْثَرا ... عَنْ واحِدٍ كـ«هُمْ سَراةٌ شُعَرا»[١]

اختلف النحويون في جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد[2] بغير حرف عطف، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ ضاحِكٌ».

فذهبَ قومٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ إلى جوازِ ذلك، سواءٌ[٣] كان الخَبَرانِ في معنى خَبَرٍ واحِدٍ، نحو: «هَذا حُلْوٌ حامِضٌ» أي: مُزٌّ[4]، أم لم يكونا كذلك[5]، كالمثال الأول.

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ إلا إذا كان الخَبَرانِ في مَعْنَى خَبَرٍ واحِدٍ، فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف، فإنْ جاء من لسان العرب شيءٌ بغير عطف، قُدِّرَ له مبتدأٌ آخَرُ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٥] وقولِ الشاعر: [الرجز]

---

(١) «وأخبروا» فعل ماض وفاعله «باثنين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثرا» جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كهم» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وهم: مبتدأ «سراة» خبر أول «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه في محل نصب مقول القول المقدَّر.

(2) وتعليله ـ كما قال الأشموني ١/ ٣٥٠ ـ: لأن الخبرَ حُكمٌ، ويجوزُ أن يُحكَمَ على الشيء الواحد بحُكمَيْن فأكثر.

(٣) الذي يُستفادُ من كلام الشارح ـ وهو تابع فيه للنَّاظم في «شرح الكافية» ـ أنَّ تعدُّد الخبر على ضربين:
(الأول): تعدُّد في اللَّفظ والمعنى جميعًا، وضابطه: أنْ يصحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحد منهما على انفراده، كالآية القرآنية التي تلاها، وكمثال الناظم، وكالبيتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع ـ عند من أجاز التعدُّد ـ أنه يجوزُ فيه العطف وتَرْكُه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أنْ يكونَ العطفُ بالواو وغيرها، فأما عند من لم يُجزِ التعدُّدَ، فيجبُ أن يعطفَ أو يقدَّر لما عدا الأول مبتدآت.
(الثاني): التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألَّا يصحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرُّمَّانُ حُلوٌ حامِضٌ، وقولهم: فلان أعسرُ أيسرُ، أي: يعملُ بكلتا يدَيه، ولهذا النوع أحكام: منها أنه يمتنعُ عطفُ أحدِ الأخبار على غيره، ومنها أنه لا يجوزُ توسُّط المبتدأ بينها، ومنها أنه لا يجوزُ تقدُّم الأخبار كلها على المبتدأ؛ فلا بدَّ في المثالين من تقدُّم المبتدأ عليهما والإتيانُ بهما بغير عطف؛ لأنهما عندَ التحقيق كشيء واحد؛ فكلٌّ منهما يشبِهُ جزءَ الكَلِمة.

(4) وهذا تعدُّدٌ في اللفظ لا في المعنى، وضابطُهُ: أن لا يصدُقَ الإخبار ببعضِ هذا المتعدّد عن المبتدأ، فلا يصحّ أن تقول: هذا حلوٌ. وتسكت.
ولا يجوز في هذا النوع العطفُ؛ لأن الخبرَين في المعنى شيءٌ واحد معاً، والعطفُ يقتضي المغايرة.

(5) وهذا تعدُّدٌ في اللفظ والمعنى، ويجوز في هذا النوع العطف وتركُهُ، والعطف يكون بالواو وغيرها.

ش٥٨ ـ مَـنْ يَـكُ ذا بَـتٍّ فَـهَـذا بَـتِّـي مُـقَـيِّـظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتِّـي (١)

(١) يُنسَبُ هذا البيتُ لرؤبة بنِ العجَّاج، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٢٥٨) ولم ينسبْه، ولا نسبه الأعلَم، وروى ابن منظور هذا البيت في «اللسان» أكثر من مرَّة ولم ينسبه في إحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قولَه:

أخَـذْتُـهُ مِـنْ نَـعَـجَـاتٍ سِـتِّ

وزاد على ذلك كلِّه في موضعٍ آخَرَ قولَه:

سُـودٍ نِـعَـاجٍ كَـنِـعَـاجِ الـدَّشْـتِ

اللغة: «بت» قال ابن الأثير: البت: الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خزٍّ، وجمعه بتوت، وقوله: «مقيِّظٌ مُصيِّفٌ مُشَتِّي» أي: يكفيني للقَيظِ، وهو زمان اشتداد الحرِّ، ويكفيني للصيف وللشتاء «الدَّشت» الصحراء، وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمونِ بن قيس، وذلك قوله:

قَـدْ عَـلِـمَـتْ فَـارِسٌ وَحِـمْـيَـرُ وَالـ أعـرَابُ بِـالـدَّشْـتِ أَيُّـكُـم نَـزَلَا

قال أهل اللغة: «وهو فارسي معرَّب، ويجوز أنْ يكونَ مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس».

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيرُه، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء، فإن لي كساءً أكتفي به في زمان حَمارَّة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني: أنه يكفيه الدهرَ كلَّه، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: «**من**» يجوز أن تكون اسمًا موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضًا، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً «**يك**» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدَّرتَ «من» شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال في جزمه حينئذٍ، وإنْ قدَّرتها موصولة فإنما جزم ـ كما أدخل الفاء في «فهذا بتي» ـ لشبه الموصول بالشرط «**ذا**» خبر يك منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«بت» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصولة «**فهذا**» الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرتَ «من» اسم شرط، وإن قدرتَها موصولة، فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ «**بتي**» بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**مُقيِّظٌ، مُصيِّفٌ، مُشَتِّي**» أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «مَنْ» إنْ قدَّرت «مَنْ» موصولةً، وفي محل جزم جواب الشرط إنْ قدَّرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعًا في محلٍّ رفع خبر المبتدأ على تقدير «من» شرطية.

الشاهد فيه: قوله: «فهذا بتي، مقيظ مصيف مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتًا للأول، لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا، وتقدير كلٍّ واحد مما عدا الأول خبرًا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

وقوله: [الطويل]

ش٥٩ ـ يَنامُ بِإحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقي بِأُخْرَى المَنايا فَهْوَ يَقْظانُ نائِمُ(١)

وزعَمَ بعضُهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلَّا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأنْ يكونَ الخَبَرانِ مثلاً مفردَين، نحو: «زَيْدٌ قائمٌ ضاحِكٌ» أو جملتين، نحو: «زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً، فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ» هكذا زعمَ

(١) البيت لحُميد بن ثور الهلالي من كلمة يصفُ فيها الذئب.

اللغة: «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منية، وهي في الأصل «فعيلة» بمعنى مفعول، من: منى الله الشيءَ يَمنيه ـ على وزن رمى يرمي ـ بمعنى قدَّره، وذلك لأنَّ المَنِيَّة من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله: «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت: «فهو يقظانُ هاجِعُ»؛ لأنَّه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبله قولُه:

إذَا خَافَ جَوراً مِن عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصائِبُهُ والجَانِبُ المُتَواسِعُ
وإنْ بَاتَ وَحْشًا لَيلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَلَم يُصبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ

الإعراب: «**ينام**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذئب «**بإحدى**» جار ومجرور متعلق بقوله: ينام، وإحدى مضاف، ومقلتي من «**مقلتيه**» مضاف إليه، ومقلتي مضاف، والضمير مضاف إليه «**ويتقي**» الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «**بأخرى**» جار ومجرور متعلق بقوله: يتقي «**المنايا**» مفعول به ليتقي «**فهو**» مبتدأ «**يقظان**» خبره «**نائم**» أو «هاجع» خبر بعد خبر.

الشاهد فيه: قوله: «فهو يقظان نائم» أو قوله: «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد ـ وهو قوله: «هو» ـ بخبرين، وهما قوله: «يقظان هاجع» أو قوله: «يقظان نائم» من غير عطف الثاني منهما على الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام مَنْ يُحتجُّ بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجَحْدِه ونُكرانه.

ومما استشهد به المجيز قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥ ـ ١٦]، وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود: (وهذا بَعْلي شَيْخٌ)، ومنه قول عليٍّ بن أبي طالب أمير المؤمنين:

أنَـا الَّـذِي سَمَّتـنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ كَلَيثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ القَصَرَهْ
أكِيلُكُمْ بِالسَّيفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

فإن قوله: «أنا» مبتدأ، والاسم الموصول بعدَه خبره، ويجوزُ أنْ يكونَ (كليث) جارًّا ومجرورًا يتعلَّق بمحذوف خبر ثان، وقوله: «أكيلُكم» جملة فعلية في محلِّ رفع خبر ثالث، وهذا دليل لمن أجازَ الخبرَ مع اختلاف الجنس، وهو ظاهر بعدَ ما بيَّناه.

هذا القائلُ، ويقعُ في كلامِ المُعْرِبين للقُرآنِ الكريمِ وغيرِه تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] جَوَّزوا كونَ «تَسْعَى» خبراً ثانياً، ولا يتعين ذلك، لجوازِ كونِه حالاً[١].



جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف

يجوز. سواء كان الخبران في معنى خبر واحد أم لم يكونا كذلك (وهو مذهب ابن مالك)

لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد

لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد (كأن يكون الخبران مثلاً مفردين أو جملتين)

---

(١) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبرًا ثانيًا كما يقول المعربون، فهي في محلٍّ رفع صفة لحية، وليست في محلٍّ نصب حالاً من حيَّة كما زعم الشارح، وذلك لأنَّ (حية) نكرة لا مسوِّغَ لمجيء الحال منها، وصاحب الحال لا يكونُ إلا معرفة، أو نكرة معها مسوِّغ، اللهمَّ إلا أنْ تتمحَّلَ للشارح فتزعمَ أنَّ الجملة حالٌ من الضمير الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.